

مخضر الجلسة رقم 277

التاريخ: الأربعاء 4 ذو القعدة 1447هـ (22 أبريل 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة حصيلة عمل الحكومة إثر عرض رئيس الحكومة بمبادرة منه للحصيلة المرورية لعمل الحكومة 2021-2026 في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 15 أبريل 2026.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، لا سيما الفقرة الأولى منه، وعلى إثر عرض السيد رئيس الحكومة بمبادرة منه للحصيلة المرورية لعمل الحكومة 2021-2026، في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 15 أبريل 2026.

وعملا بأحكام المادة 274 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن مناقشة العرض المذكور تتم في مجلس المستشارين، بناء على الترتيب المتفق عليه في ندوة الرؤساء، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة؛

يعقد المجلس اليوم هذه الجلسة العامة التي نخصها لمناقشة الحصيلة المرورية لعمل الحكومة، وذلك وفق الترتيب الذي تم الاتفاق عليه في ندوة الرؤساء بتاريخ 20 أبريل 2026، وسنخصص لهذه الجلسة حيزا زمنيا قدره 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والسيد رئيس الحكومة، وذلك بحصة 75 دقيقة لكل منهما.

والآن أفتح باب المناقشة، والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، أن نستهل مناقشتنا لحصيلة عمل الحكومة، بالتأكد على أهمية ترسيخ هذه الممارسة الديمقراطية التي بادرت، السيد الرئيس، لها مرتين خلال هذه الولاية الحكومية، مما يعكس إيماننا عميقا بدور المؤسسات الدستورية والالتزام بقواعد التعاقد بين الحكومة وممثلي الأمة في مجلسي البرلمان.

فالتقييم البرلماني لحصيلة عمل الحكومة قبل أشهر معدودات عن الاستحقاقات الانتخابية المبرجة في 23 سبتمبر، هو تعبير عن إيمان صادق بمقومات التعاقد الموقع بين الحكومة والبرلمان عند التصويت على البرنامج الحكومي بأغلبية كافية وقوية، ظلت على مدى خمس سنوات صامدة منسجمة، متجاوزة جميع المطبات، وهو تعبير صادق عن القناعة الديمقراطية الراسخة التي تربط العمل الحكومي بشرعية تمثيل الأمة.

إننا اليوم، لا نناقش حصيلة الحكومة فقط، ولكننا نناقش حصيلة مرحلة متميزة من العمل السياسي الوطني اتسمت بالتكامل والتعاون بين الحكومة والبرلمان، حيث تحملت النخبة البرلمانية ومعها الفريق الحكومي بمسؤولية وطنية عالية مهام مواصلة البناء الديمقراطي، وجعلت في خدمة المصالح العليا للمملكة عنوانها الأبرز تشريعا ورقابة ورسم للسياسات العمومية وتنفيذا وتقييما لها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد صادفت هذه الحكومة زمنا سياسيا متميزا بالنضج والمسؤولية في التجربة السياسية المغربية التي رسم معالمها الدستور الجديد أبانت من خلاله عن الاشتغال بثبات جعلت من الإنجاز طريقها، بدل التثرة والدخول في المزايدات التي تضيع على بلادنا الفرص بالإصنات المسؤول، الذي قوى من مضمونها السياسي والتنموي والذي تجلى في هذه الحصيلة التاريخية غير المسبوقة.

ونستغل هذه المناسبة، لنحيي شجاعتكم، السيد الرئيس، لعرض هذه الحصيلة للمرة الثانية على ممثلي الأمة لتقييمها بشكل مؤسسي قبل عرضها على المغاربة الذين لمسوا آثارها.

ونحن متأكدون، بأنها ستنال رضاهم كما نالت رضا الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وإشادة الشركاء الدوليين لبلادنا، حيث رصدنا طيلة الأشهر الماضية مؤشرات قوية على نجاح هذه التجربة الحكومية وعلى حاس شعبي قوي لتجديد الثقة فيها، ولاحظنا جميعا كيف استقبل المغاربة قراركم، السيد رئيس الحكومة، باحترام الديمقراطية والإيمان بالعمل المؤسساتي والثقة في الشباب.

التقليديين وحركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال برامج متنوعة استحضرت البعد الترابي والتنوع الغني لبلادنا، وانعكست بشكل محمود على الفئات المشغلة لهذه القطاعات وغيرها من المجالات التي لا يتسع الوقت لذكرها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد شكتم نموذجاً للقدرة على العمل كفريق حكومي منسجم جعل من المصلحة الفضلى للوطن والمواطنين أفقا رحبا رغم تعدد مكونات الحكومة. لن نقف كثيرا عند الأرقام، لأنها بكل بساطة ناطقة وصادقة ومعبرة عن حجم هذا المنجز الكبير وغير المسبوق الذي لمسها المواطن، لأن الأهم في بناء هذه السياسات العمومية هو الأثر الذي يلمسه المواطن اليوم منها في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

لقد ساهتم في تكريس نموذج التدبير السياسي القائم على إعلاء حس المسؤولية الحقيقية، ركزتم فيها على استثمار زمن التنمية في العمل والعطاء لخدمة الوطن والمواطن، بعيدا عن الردود والمزايدات والسجلات الهامشية وفق نموذج المسؤول السياسي الصلب المتسم بالقدرة العالية على ضبط النفس والرقى بالأخلاق والاحتكام إلى النتائج والأثر، وتحفيز الإدارة المغربية التي تنوه بأدائها وتعبئتها في إنجاح كل الإصلاحات التي فتحتها.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نرى في الأفق عوامل الاستمرارية في نفس الخط السياسي التي تعبر عنه هذه الأغلبية لاستكمال مسار الإنجازات لتجديد الثقة الشعبية، نؤكد أن العمل لا ينتهي اليوم هنا، فالأكيد أن الحكومة ستشتغل إلى آخر يوم من ولايتها وستسلم المشعل لحكومة الاستمرارية بعد الانتخابات النيابية القادمة.

وبحكم الوقت الذي لا يكفي للوقوف عند تفاصيل المنجزات الباهرة لحكومتم، سنركز على عناوينها البارزة التي كانت نقطة ضوء كبيرة في مسارها، وقبل ذلك لا بد أن نتوقف عند السياق الكبير الذي تأتي فيه هذه الحصيلة، سياق حققت فيه بلادنا مكاسب دبلوماسية تاريخية بفضل جهود جلالة الملك لتحسين الوحدة الترابية لبلادنا وتعزيز مكانتها بين الأمم، وخاصة المسار التسارعي لكسب الاعتراف الدولي بعدالة قضيتنا الوطنية وبزوغ أفق الحل النهائي لهذا الصراع المفتعل من خلال تفعيل المبادرة الملكية المتعلقة بالحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية والتي تحظى بدعم دولي واسع ومتزايد.

مشيدين في هذا الإطار بالمواقف المتزنة للدبلوماسية المغربية في الصراعات الجيوسياسية الأخيرة.

وسنركز هنا على تقدم تنفيذ الأوراش الاستراتيجية للدولة من قبيل الحماية الاجتماعية، الاستثمار، الإصلاح الجبائي وإصلاح محفظة الدولة من المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، مع وضع أسس البرامج التنموية الجديدة والتي رصدتم لها 210 مليار درهم كميزانية أولية لوضع نهاية لمغرب

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتدخل في هذه الجلسة، ونحن نستحضر الأهمية الدستورية لوسائل الرقابة البرلمانية، والاختيار الدستوري القائم على تقوية الطابع البرلماني لبلادنا لتمكين البرلمان من أدوات فعالة للتعاقد مع السلطة التنفيذية وتبعية تنفيذها للسياسات العمومية، وتقييمها المستمر لتدخلاتها، فالبرلمان هو العين الحارسة للالتزامات الحكومة اتجاه المواطنين والمواطنات.

ولهذا حرص الدستور على تعزيز الأدوات الرقابية التي أطرتها الفصول 100 و101 و102 منه، وقد نجحتم طيلة هذه الولاية في تفعيل هذه الآليات وتصحيح الممارسة بما جعلها أدوات دستورية حقيقية لتجويد التدبير العمومي والابتعاد عن الشعبويات والصراعات السياسية داخل المؤسسات.

لقد نجحتم السيد الرئيس أيضا في تكريس غايات المشرع الدستوري في ترشيد الحكامة وتجويد التدبير العمومي وترسيخ مبادئ الشفافية والمحاسبة، وهي الغايات التي هدفت لها مبادراتكم بعرض الحصيلة مرحلية في بادرة أولى وحصيلة ثانية نجحتم في تقديمها بعدما فشل أسلافكم في ذلك، وتتوخى اليوم أن نناقشها بشكل جاد ومسؤول ونأى فيها عن منطق التبخيس وثقافة التطنيل، مناقشة تنهل في المقابل من منطق العمل بالتراكم الذي أشرف عليه جلالة الملك بكل اقتدار، وهو الضامن لهذه الاستمرارية المؤسساتية والبعد الاستراتيجي في تدبير السياسات العامة لبلادنا.

إنها محطة من محطات تفعيل مبادئ الدستور المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة والالتزام وفق تضامن حكومي غير مسبوق، ونتطلع من خلال مناقشة هذه الحصيلة التي نعتبرها حصيلة مشرفة شاملة جامعة مانعة، أن تكون مناقشة موضوعية ترقى لمستوى احتفال الذكرى 60 لانتخاب أول برلمان مغربي، وهو ما سيساهم في تعزيز ثقة المواطن بمؤسساته وسيساعد على تعميق شرعية العمل السياسي النبيل ببلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد اشتغلتم، في ظروف استثنائية وتحت تأثير التحديات الجيوسياسية والمناخية الصعبة، وفي الصعوبة تظهر معادن الناس، حيث نجحتم في مختلف الأوراش التي باشرتموها بتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومة الصحية، ودعم الاستثمار العمومي والخاص، وتحفيز التشغيل... إلى آخره.

كما شملت هذه الأوراش مواصلة إصلاح مجالات الحريات والحقوق من خلال السهر على تفعيل الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة وتفعيل الإصلاحات المرتبطة بالسياسات الجنائية وإحداث نظام العقوبات البديلة وتحسين وضعية المؤسسات السجنية.

كما نذكر بالنجاحات الكبيرة التي عرفتها سياستكم في مجال المجتمع المدني وتقوية قدرات الجمعيات وتمتين عملها، وإشراكها في السياسات العمومية اقتراحا وتبعا، دون أن ننسى الدينامية غير المسبوقة التي عرفها القطاع التعاوني والصناعة التقليدية والتحفيزات التي أطلقتتموها لفائدة الصناع

في الحفاظ على القدرة الشرائية بإجراءات ملموسة خاصة الدعم، ليبقى ثمن الخبز والسكر والماء والكهرباء والغاز في ثمنه العادي، حيث تحملت الحكومة هذه الزيادات من خلال الهوامش المالية الإضافية التي حققتها مالتنا العمومية. لذا، ندعو الى مواصلة تحسين أدائها واستدامتها وشفافيتها بشكل مستدام، وضمن رؤية استراتيجية موحدة، تعتمد على موثوقية الميزانية وصدقيتها وجودة إعدادها، مع التحكم في تنفيذها.

وندعو في هذا الإطار لمواصلة هذا العمل الجبار من خلال تطوير منظومة نجاعة الأداء والاستدامة والشفافية والشمولية، كما نثمن برامج إصلاح محفظة الدولة من المؤسسات والمقاولات العمومية، التي قامت به وزارة المالية عبر إصلاح الإطار الخاص بالسياسة المساهماتية للدولة من خلال تحديد ووضع برنامج عمليات لإعادة الهيكلة وفق مقارنة تنبني على تعزيز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين جودة الخدمات وتمتين التآزر والتكامل وحذف تداخل المهام وتقليص الاعتماد على ميزانية الدولة.

لقد عرضتم علينا حصيلة مشرفة تحملتم فيها المسؤولية بكل شجاعة في سياق صعب، منذ تنصيبها في أكتوبر 2021، توالى على العالم ظروف صعبة جيوسياسية وطبيعية.

لقد تأثرت بلادنا بتداعيات "كورونا" والحروب في أوكرانيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما تعرضت بلادنا لزلزال الحوز وتأثيرات سنوات الجفاف المتتالية.

فرغم كل هذه الظروف وحالة الارتباك واللايقين في السياق الدولي، فقد استطعتم تسريع المنجز الحكومي، وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى عيش المغاربة وحماية قدرتهم الشرائية والحفاظ على أسس ودعامات السلم الاجتماعي وتحسين ركائز الدولة الاجتماعية، فضلا عن تحسين جودة المؤسسات الديمقراطية وضمان فعالية الحقوق الدستورية ومباشرة إجراءات حقيقية لتحسين مؤشرات الحكامة والشفافية.

لقد كنتم بالفعل رئيس حكومة، تحرير الطاقات والمبادرات وجعلتم مسؤولية رئاسة الحكومة امتحانا يوميا للضمير ولحسن المسؤولية والجدية. ويشهد لكم المغاربة اليوم، أنكم نجحتم في القيام بأعباء المسؤولية التي تحملتموها أمام جلالة الملك وأمام المغاربة، أمام الحاضر وأمام المستقبل.

لقد سهرتم على تحمل المسؤولية لخمس سنوات، وهي مدة قصيرة في الزمن التنموي، ولكنكم جعلتموها خمس سنوات مشهودة في تاريخ المغرب.

وفي الختام، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، بأن النجاح الكبير الذي عرفته بلادنا في هذه الولاية، بغض النظر عما يروجه دعاة التبخيس والتئيس، يفسره الائتلاف الشعبي الكبير حول هذه الأغلبية والارتفاع المتزايد للثقة الشعبية التي تتمتع بها هذه الحكومة التي استطعت فيها، بحسبكم العالي، المحافظة على انسجام مكوناتها وتماسكها في وجه كل المطبات والهجمات التي تعرضت لها، وندعو للاستمرار في

السرعتين.

السيد الرئيس المحترم،

إن الأوراش التي وضع البرلمان قواعدها الأساسية في قوانين إطار لضمان إنجازها بما يحقق الغايات التي نصبو لها جميعا تتمثل في:

موضوع الحماية الاجتماعية: نجحت الحكومة في تنزيله خاصة ما يتعلق بالدعم المباشر وتعميم الحماية الاجتماعية وزيادة قيمة التعويضات العائلية.

في نفس السياق، نثمن منجز ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية امتثالاً للتوجهات الملكية السامية، الرامية إلى إرساء منظومة صحية فعالة ومستدامة ومنصفة، تضمن الولوج العادل إلى خدمات صحية ذات جودة لفائدة جميع المواطنين والمواطنات بعدما بشرتم بمنهج تدرج مضبوط تفعيل المجموعات الصحية الترابية، كآلية لتحقيق التكامل بين مختلف مستويات الرعاية الصحية وتنزيل الجهوية الصحية بالملكة.

ونهنئ بالمناسبة المعينين في المجلس الوزاري الأخير، متمنين لهم التوفيق في القيام بتفعيل هذه المجموعات، منوهين بمقاربة جلالته الثاقبة بتعيين أطر عسكرية للإشراف عليها وفق مقاربة تتوخى النجاعة، الصرامة والانضباط، وهو ما ارتاح له المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

موضوع الاستثمار: بذلت فيه الحكومة مجهودات متضافرة لتعزيزه بالقطاع العام والخاص ساهم في ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، مع ضمان الانتشار الترابي للاستثمارات، إسهاما في تنمية مختلف مناطق البلاد، عبر إخراجها لترسانة قانونية ثورية وضخمة في هذا الإطار، وعملت على تشجيع الحرية الاقتصادية وتقليص الأنظمة الاحتكارية.

كما نجحت اللجنة الوطنية للاستثمارات، التي تترأسونها، في تفعيل التوجهات الملكية السامية، من خلال تسريع دينامية الاستثمار بالملكة، كما عقدت عشرة دورات منذ دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التطبيق.

كما ساهم النظام الجديد للدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، انسجاما مع الرؤية السديدة لجلالة الملك، في توفير فرص الشغل، خاصة لفائدة الشباب في العالم القروي والمناطق النائية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نحتفي وننوه بالحصيلة المتميزة للقانون الإطار الخاص بالإصلاح الجبائي، والذي أسهم في التقليص التدريجي لعجز الميزانية والوصول الى أسقف التحكم فيها (3%)، ونعتبره تاريخي تقابله نسبة نمو مطرد في المداخيل الجبائية، تعبيرا عن نجاح الحكومة في تفعيل العدالة الضريبية وتخفيف العبء الضريبي واتساع الوعاء.

كما نجحت الحكومة في الوفاء بكل تطلعات المالية العمومية المرتبطة بالحوار الاجتماعي الذي تبقى نتائجه خرافية لدعم الشغيلة المغربية، كما ساهمت

حفظه الله ونصره، الذي يقود بلادنا لتحقيق العديد من الإنجازات، وعلى رأسها ترسيخ عدالة قضية الصحراء المغربية.

من حسن الحظ أنه خلال هذه الولاية الحكومية شهد هذا الملف تحولات جذرية في تعزيز الحق المغربي دوليا، بفضل الإرادة الراسخة لصاحب الجلالة في الدفاع عن سيادة بلادنا على كافة أقاليمنا الجنوبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تشكل هذه الولاية الحكومية عنوانا للصدوم كما قلتم فحسب، بل شكلت مرجعا للعمل بروح وطنية عالية قبل خدمة المصالح الحزبية الضيقة، وامتحانا لتكريس التميز المغربي في مواجهة الأزمات والطوارئ حتى صارت بلادنا ملكا وشعبا، حكومة وبرلمانا، تعطي الدروس في معنى التضامن لمواجهة الجائحات والكوارث الطبيعية.

لذلك، فالعنوان البارز لنجاحات الحكومة هو الممارسة السياسية الراقية التي تحلت بها الأغلبية، والانسجام القوي والمتين بين مكوناتها، واستثمار كل الوقت والجهد بشكل كامل في ورش الإصلاح والعمل الجاد عوض الانخراط في سبالات هامشية أو خلافات غير مجدية كما كان يسجل ذلك في تجارب حكومية سابقة بما لا يخدم منطق الانسجام، ولا يتوافق مع منطق النجاعة. والتاريخ سيشهد أن حزب الأصالة والمعاصرة كمنكون أساسي ضمن الأغلبية الحكومية الحالية التزم بكل صدق بمضمون ميثاق الأغلبية، وعمل بمسؤولية عالية على دعم كل الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة الحالية، وفي نفس الوقت نبه للنواقص دون الإخلال بعهد التحالف والالتزام الصارم بقرار الأغلبية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أهمية ما تحقق لا يكمن في أرقام الحصيلة غير المسبوقة فقط، بل يتجلى في السياق العام الذي أطرها وفي الظروف الصعبة التي تحققت داخلها، وحين نقول الظروف الصعبة لا نقولها على سبيل التبرير ولا التهرب من المحاسبة، بل هي حقيقة ثابتة لا ينكرها عاقل، ورغم تلك الظروف حققت الحكومة منجزات عظيمة وملموسة من خلال الموازنة بين ثلاث ركائز أساسية اعتمدت في بناء الإصلاح، وهي:

الركيزة الأولى: متابعة تنزيل الأوراش المهيكلة الكبرى لبلادنا؛

الركيزة الثانية: تنفيذ البرنامج الحكومي الذي تعاقدت الحكومة مع البرلمان حوله؛

الركيزة الثالثة: التدخل لمواجهة التقلبات والمستجدات بقرارات جريئة.

فأصبحت بلادنا خلال هذه الولاية قبلة للثقة في الاستثمارات العمومية والخاصة، ونموذجا في مواجهة تحديات ندرة الماء، وفي الحكامة المالية والاقتصادية، ونموذجا في تعميم الحماية الاجتماعية والصحية من خلال تخصيص مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة والهشة، وإعادة بناء مقومات

العمل بنفس هذا الحماس لما تبقى من هذه الولاية والاستعداد للولاية الحكومية المقبلة بثقة وإيمان.

وفي الأخير، نتوج هذه الحصيلة بالتنويه بقواتنا المسلحة الملكية بالاسلة المرابطة في الحدود، تحت قيادة قائدها الأعلى الملك محمد السادس، حفظه الله ورعاه، رافعين القبعة لهم ولكافة أجهزتنا الأمنية ولرجال الإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، شكلت حافزا كبيرا لنمو اقتصادنا الوطني، ساهم في ضمان استقرار سياسي وأمني لبلادنا بأوها مكانة متميزة جعل من مؤسستنا الأمنية تتقلد منصب النائب الأول لمنظمة الإنتربول، عرفانا لها بالجهود التي تقوم بها على المستوى الوطني والدولي في محيط إقليمي ودولي مضطرب وهو ما عزز أداء هذه الحصيلة. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الان لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة سعدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه اللحظة الديمقراطية الهامة، التي تكرس تقليدا مؤسستيا راقيا قوامه الحوار المسؤول بين الحكومة والبرلمان، في سلوك يرفع من مكانة المؤسسة التشريعية، ويجعل من هذا اللقاء محطة دستورية وديمقراطية غنية بالرسائل والدلالات.

وهذا الخصوص، اسمحو لي أن أعبّر عما يخالنا داخل حزب الأصالة والمعاصرة من ارتياح عارم، وثقة كبيرة في هذه النتائج المحققة والمعززة بالأرقام والحجج، والتي نحن على يقين تام بأن ذكاء الشعب المغربي الذي يميز جيدا بين الشعارات الشعبوية الطوباوية وبين العمل الجدي المبتكر والواقعي، سيثمنها ويقدرها عاليا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تأتي مناقشتنا اليوم للحصيلة الحكومية في سياق خاص داخل بلادنا، إذ نسجل باعتزاز كبير قطع بلادنا لأشواط هامة على درب التنمية الحقة وتعزيز الأوراش الكبرى، آخرها الانبهار العالمي بصورة بلادنا بمناسبة تنظيم كأس إفريقيا الأخير، مما يؤكد تميز مغرب 2026 بوصفه مغرب القوة الصاعدة بحق، بفضل القيادة الحكيمة والعزيمة الراسخة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لن يسعنا الوقت لبسط كل الحصيلة وبتفاصيل أكثر، لذلك نحن معترفون بما حققتته الحكومة في مجال الطاقة، حيث كسبت بلادنا رهان الحفاظ على السيادة الطاقية، وتمكنت من انتقال أسرع نحو الطاقات المتجددة، وعززت التشغيل رغم الظرفية الفلاحية غير المواتية، دون إغفال مأسسة حقيقية للحوار الاجتماعي واستكمال ورش التشريع الاجتماعي بإخراج القانون التنظيمي للإضراب، كل ذلك تعزز بتحديث ملموس للإدارة العمومية وجعلها أكثر فعالية وقربا من المواطن، من خلال تبسيط المساطر وتسريع رقمنة الخدمات الإدارية وإطلاق منصات إلكترونية متقدمة، في حمد عزز من قدرة بلادنا على تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إصلاح ييداغوجي شامل وتوسيع للعرض الجامعي بهدف ملاءمته مع حاجيات المحيط السوسيو اقتصادي.

بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة، وغيرها من الإنجازات الحكومية التي لا يتسع الوقت لبسطها كلها.

ختاما، السيد رئيس الحكومة المحترم، إن ما نحن اليوم بصدده مناقشته، وعلى أهميته، يبقى مجرد صفحة من تاريخ هذه الأمة العريقة، التي تراكم إصلاحاتها بإرادة رجالات دولة مروا من هنا، فتناوب النخب من سنة الحياة الديمقراطية، والدوام بعد الله لبناء وتمية الوطن، لذلك تذهب أغلبية وتأتي أخرى، وتظل المملكة المغربية الشريفة الشاخنة تواصل تطورها بشكل راسخ، بفضل قائدها العظيم صاحب الرؤية الاستشرافية العميقة للمستقبل، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ضامن وحدة الأمة وسيادتها، استقرارها وتطورها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة الحصيلة الحكومية، وفي لحظة دستورية تتركس ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزز النضج التراكمي لنظامنا الدستوري

الدولة الاجتماعية، ليس بالاختصار على المجال الصحي فحسب، بل كذلك على مستوى السكن الذي عرف قرارات جريئة غير مسبوقه قطعت مع منطلق خدمة اللوبيات إلى الخدمة الموجهة مباشرة للمواطنين والمواطنات، من خلال برنامج دعم مالي مباشر للفئات المتوسطة والهشة، قائم على معايير الاستهداف الدقيق ومحكوم بقواعد الشفافية والوضوح، وتحديد كلي للوسطاء، بما يضمن نزاهته وحمايته من كل أشكال الاستغلال، فساعد حوالي 100 ألف أسرة مغربية على اقتناء سكن لائق عبر برنامج شفاف وجريء، هو مطلوب اليوم كنجرة ناجحة لدى العديد من الدول.

ناهيك عن انكباب الوزيرة القيادية والشجاعة على خلخلة بنية الفساد التي كانت تعشش في عدد من مجالات السكنى والتعمير، ومساعدة المنتخبين على برامج التهيئة دون تمييز سياسي، والانكباب بشجاعة على تجميع البنية التشريعية التي تم التجزئات العقارية والوكالات الحضرية، وتحريك ملموس للملف السكن الصفيحي، وإعادة الاعتبار للمدن العتيقة والآلية للسقوط، وإعطاء دفعة سياسية قوية لمؤسسة العمران التي بدأت تتعافى وتحقق معاملات قياسية.

كما بذلت مجهودات استثنائية على مستوى تغطية الجماعات الترابية وطنيا بوثائق التعمير، وغيرها من الإنجازات والقرارات السياسية الجريئة التي اتخذتها الوزيرة بعيدا عن الاعتبارات الانتخابية وعن منطق التأثير بالضغط أو الحسابات الظرفية، بما يعكس إرادة صادقة في الإصلاح، مع التأكيد على الاستعداد الدائم لتقديم التوضيحات اللازمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد شعرنا منذ اليوم الأول من تشكيل الحكومة بأن الثقافة لم تعد قطاعا عاديا أو قضية تخص مجموعة من الكتاب والمثقفين فقط، بل جعلناها قضية دفاع عن هوية مغربية أصيلة التي يجب أن تكون أو لا تكون في زمن صراع الهويات، فحرصنا منذ البداية على تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، وجعل الثقافة رافعة للتنمية الاقتصادية من خلال دعم السينما والمسرح والموسيقى وصناعة الألعاب الإلكترونية، بالإضافة إلى برامج إعادة تأهيل دور الشباب وتجهيزها بوسائل حديثة، وتعزيز حضور الثقافة المغربية في الفعاليات الوطنية والدولية، وحماية رموزها الوطنية، كما خضنا محاولات جادة لتنظيم قطاع الصحافة الرقمية وتطوير آليات دعم المقاولات الإعلامية.

وبالموازاة مع كل ذلك، حرصنا على حضور الشباب في السياسات والحياة العامة عبر عدة مبادرات، منها مبادرة "جواز الشباب" الذي استفاد منه أكثر من مليون شاب وشابة.

أما في مجال العدالة، فالنتائج ناطقة بنفسها وغير مسبوقة، ثورة تشريعية حقيقية وإصلاحات عميقة في القوانين، وفي المهن القانونية والقضائية وفي البنية التحتية للمحاكم، وفتح الباب أمام تشريعات مبتكرة، خففت عن المواطنين والمحاكم، وفي نفس الوقت عززت موارد الدولة.

والسياسي.

نود في البداية، أن نشيد عاليا بالإنجازات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا في قضية وحدتنا الترابية، بفضل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونحن نؤمن بأن كسب معركة الوحدة الترابية أميا ودوليا يتعزز مفعوله بتوطيد الديمقراطية المحلية وترسيخ التنمية الترابية، وهو الأمر الذي تعيشه أقاليمنا الجنوبية بفضل تضافر منجزات النموذج التنموي لهذه الأقاليم والمسار الدبلوماسي والسياسي والديمقراطي والحقوقى لبلادنا.

كما نود أن نعبر عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا لحقه في بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

إننا من موقعنا داخل الأغلبية، لا ننظر إلى الحصيلة بمنطق التبرير ولا بمنطق التهوين، بل بمنطق المسؤولية المشتركة، نمن حيث يستحق الثمن، ونقوم حيث يقتضي التقويم، في السياسة لا يطلب من الحكومات أن تمتع الأزمات، بل أن تحسن إدارتها.

لقد اشتغلت هذه الحكومة في ظرفية دقيقة، تداخلت فيها الأزمات الاقتصادية والمناخية والحيوية السياسية، وقد نجحت في تدبير الاستثناء، دون السقوط في الارتباك، وفي تحويل جزء من الأزمة إلى فرصة لإعادة ترتيب الأولويات.

حضرات السيدات والسادة،

كان بودنا الاستفاضة والتوسع في تحليل تصريحكم، السيد الوزير، السيد الرئيس، لكن إكراه الزمن المحدد لمداخلتنا لم يسعف كما لم يسعفكم الوقت في الحديث عن كل القطاعات المكونة لحكومتم، لكن الحال لا يمنع أن نقف عند أبرز ملامح تصريحكم والإشادة بالمنجز.

وفي هذا الإطار، يُحسب لهذه الحكومة مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين، وتحقيق خطوات مهمة لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، عبر تسريع وتيرة الإصلاح في العدالة، الإدارة، تحسين نجاعة الاستثمار العمومي، تعزيز الالتقائية والنهوض بنموذج حكمة السياسات العمومية ودعم توطئتها محليا.

إن ورش الدولة الاجتماعية الذي نعتبره خيارا استراتيجيا، قد شهد تقدما ملموسا، لكنه لازال في حاجة إلى نفس إصلاحي أقوى يضمن جودة الخدمات وعدالة الولوج، كما رسم ملامحه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتعززت قاعدته خلال الحكومة التي ترأسها الأستاذ عباس الفاسي أطال الله في عمره.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

الثقة، كما تعلمون، تنبئ حين يشعر المواطن أن المدرسة تنصف أبناءه، وأن المستشفى يحفظ كرامته وأن السياسات العمومية تقترب من انتظاراته،

لا تتبعد عنها.

وفي هذا الإطار، فإن الرهان لم يعد فقط في تعميم الخدمات، بل في تحسين جودتها وضمان استدامتها وربطها بالإنصاف المجالي، فالسياسات العمومية لا تقاس بحجمها، بل بأثرها.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز أثر البرامج المعتمدة على تحسين حياة المواطن، دون التراجع عن الأوراش البنيوية الكبرى مثل إصلاح التعليم والصحة والتأمين الصحي، السجل الاجتماعي، الدعم المباشر، مع وضع الماء في قلب الأولويات الوطنية.

الماء، السيد رئيس الحكومة المحترم، الذي يمكننا أن نستشهد به كقطاع على إيجابية المجهود والمنجز الحكومي، حيث تم باقتدار كبير تحقيق تحول غير مسبوق في مجال الماء، إذ أن ما تم إنجازه وبرمجته في قطاع السدود التلية مثلا خلال هذه المرحلة منذ 2021 يعادل مجموع ما تم إنجازه منذ استقلال المغرب.

كما تم تعزيز الربط بين الأحواض المائية وإطلاق برنامج واسع لتحلية مياه البحر طبقا للتوجيهات الملكية، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية للبرامج المنجزة 415 مليون متر مكعب سنة 2025 مع استهداف 1.7 مليار متر مكعب في أفق 2030، مما يجعل المغرب من الدول الرائدة في ابتكار حلول مستدامة لمعضلة ندرة المياه.

وينفس التقدير، نمن حصيلة قطاع التجهيز الذي حرص على تطوير برامج رائدة لتعزيز الإنصاف المجالي ودعم شروط التنمية المستدامة، من خلال منظومة متطورة من شبكة الطرق السيارة التي تجاوزت 1800 كيلومتر، كما تم إنجاز 819 كيلومتر إضافية من الطرق السريعة المزروجة منذ 2021 و1000 كيلومتر إضافية في طور الإنجاز.

كما تم اعتماد برنامج أولي لبناء الطرق القروية التي تربط بين الجماعات على طول 1935 كيلومتر.

وفي نفس المنحى الإيجابي، شهد قطاع الصناعة الوطنية نقلة نوعية من حيث القيمة المضافة التي ينتجها، وكذلك من حيث فرص الشغل القارة المحدثة ومساهمته في توطئ الخبرات التقنية المتطورة ببلادنا، حيث أصبحت بلادنا منصة صناعية مهمة في العديد من المجالات، كالسيارات والطيران والصناعات الغذائية، وغيرها.

كما حرص قطاع التجارة الخارجية على رفقة مصادر التصدير وتبسيطها وتنويع الأسواق وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية ودعم المقاولات وموآبتها، خاصة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والتعاونيات.

إن التزام بلادنا بتنظيم تظاهرات رياضية قارية وعالمية، ساهم في تحفيز تحول مهم في البنية التحتية للنقل واللوجيستيك عبر ربوع المملكة بإحداث مطارات بمعايير عالمية وتوسيع الربط السككي، سواء بالقطار أو مشاريع القطار فائق السرعة، وتحديث محطات القطار من الجيل الجديد وإنجاز

ومفصلة، مدققة ومرقمة، تجمع بين السياسات الأفقية والقطاعية. وعلى هذا الأساس، ونظرا لضيق الحيز الزمني، سنكتفي بتسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولاً، نوه بتأكيدكم، السيد رئيس الحكومة، على مبدأ التراكم النوعي والاستمرارية المتجددة في مسار تدبير الشأن العام ببلادنا، خاصة في مجالات الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المؤطرة بالسياسات العامة للدولة وبرؤية إستراتيجية بعيدة المدى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي تتجاوز في منطقتها وأبعادها الطابع الظرفي للولايات الانتخابية العابرة ولأعمار الحكومات المتعاقبة، مجددين في هذا الإطار انخراطنا الموصول في الدفاع عن تحصين مغربية الأقاليم الجنوبية الراسخة والثابتة، تحت سقف الحكم الذاتي، في إطار سيادة المملكة وسمو الثوابت والمقدسات الوطنية. كما نغتنمها مناسبة للتنبؤ، بالتضحيات الجسام للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية.

ثانياً، بناء على ما سبق، نسجل فعلاً تسريعاً في ميلاد النسخة الحكومية الحالية، وهو إنجاز طبيعي ومنتظر، لأنه انبثق عن تحالف حكومي ثلاثي ولد في أصله من صناديق الانتخابات المحلية وعلى أكتاف الناخب المحلي في ظل معادلة انتخابية جاءت في ظرفية استثنائية تجمعت فيها كل الاستحقاقات الانتخابية، وهي لحظة تاريخية تتطلب دستورياً وقانونياً 31 سنة لعودتها من جديد.

ليبقى الأهم هو: هل نجح التحالف الحكومي في تحويل هذه الفرصة النادرة والتاريخية إلى فرص للتنمية الحقة ولتحصين التوازنات الاجتماعية وإنصاف الهوامش المحلية والترابية؟

وتبقى الإجابة في منظورنا أن فرص النجاح غير المسبوقة والمتوفرة لهذا التحالف الحكومي، تظل أكبر بكثير من حصيلته التنموية والترابية والحقوقية والسياسية المحققة بغض النظر عن طبيعتها وتداعياتها.

ثالثاً، بنفس الوعي النقدي والإيجابي نسجل مجهوداً حكومياً في توسيع مداخل الميزانية عبر تدابير متواصلة لتوسيع قاعدة الأداء الضريبي، وبالرفع من حجم الضريبة المباشرة وغير المباشرة لجيوب المغاربة، واعتماد السعر الموحد لتضريب المقاولات دون مراعاة أحجامها ولا خصوصياتها واللجوء إلى التمويلات المبتكرة التي بلغت في عهد هذه الحكومة ما يفوق 120 مليار درهم، دون كشف عن لوائح المؤسسات العمومية المعنية، ولا أطراف هذه العملية المالية، ودون طرح سؤال الحاجة إلى سند قانوني يشرع لهذا التمويل المبتكر.

كما عززت الحكومة مداخلها بالتسوية الوضعية المؤقتة عبر المديونية العمومية والخارجية وبعائدات مغاربة العالم الذين يشكلون نصف المؤشرات السياحية المروج لها.

ومرة أخرى يبقى السؤال الأساسي حول الأثار التنموي والاجتماعي

المحطات اللوجيستية، إضافة إلى العمل على إنهاء أشغال ميناء الناظور- غرب المتوسط وتسريع إنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي دون إغفال مبادرة دعم النقلة.

كما نتمنى حصيلة الحكومة في مجال الأسرة والتضامن، والتي عملت على تعزيز جودة البرامج العمومية لتعزيز العناية بالفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة، عبر تطوير برامج تستهدف الوقاية من الإقصاء والعزلة وتعزيز التمكين والاستقلال الذاتي، وكذلك تطوير برامج إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك النهوض بالشيخوخة النشيطة وتعزيز ولوجها للرعاية والخدمات الاجتماعية.

السيدات والسادة المحترمون،

إن تأكيدكم، السيد رئيس الحكومة، على أن الحكومة ستواصل عملها إلى آخر لحظة من ولايتها، مدعومة بأغلبيتها البرلمانية، دليل على الالتزام الوثيق لمكوناتها بالتعاقد السياسي المؤسس للأغلبية، وهو الالتزام الذي يتوافق مع شعار حزب الاستقلال "الوطن دائماً، المواطن أولاً".

إن هذه الحصيلة لا تكمن فقط فيما تحققت، بل في قدرتها على أن تكون أرضية للمرحلة المقبلة، ونحن داخل الأغلبية نؤمن أن النجاح الحقيقي لأي حصيلة هو قدرتها على فتح أفق جديد، ولهذا فإننا نعتبر أن المرحلة القادمة تتطلب مزيداً من الجهد فيما بدأناه، خدمة لبلادنا ومستقبل شبابنا.

نحن لا ندافع عن حصيلة فقط، بل نحن نبنى تجربة، ولا نقيس النجاح بما تحققت فقط، بل بما نعد به ونفي به مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نود في البداية أن أشكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على المبادرة التي.. على هذه اللحظة الدستورية، وفي نفس الوقت نسجل أن هذه اللحظة بمعناها الدستوري وبعدها السياسي تتطلب موافقتنا بحصيلة تكون شاملة

والمجالي لهذا الارتفاع في المداخل.

والجواب متروك لتقارير المؤسسات الوطنية المختصة، وقبلها لواقع الأسواق المطبوعة بالغلاء في كل شيء، وبشهادة مائدة المغاربة وبتعايرهم الاحتجاجية التي شملت القرى والجبال كما المدن وهوامشها.

فالبطالة ارتفعت بثلاثة قط، دون قياسها جمويا ومجاليا وفنويا، وتراجعت نسب النمو عن سقف 2021، وتضاعفت أسعار المحروقات وكل المواد الغذائية والسلع، وارتفع سقف العجز في الميزان التجاري، وازداد عدد المقاولات المفلسة والمقبلة على الإفلاس، والمهددة بتوقف مشاريعها، جراء ارتفاع أسعار المحروقات بأكثر من 60% في سياق إبرام صفقاتها، وفقدت الطبقة المتوسطة توازنها المفروض وتوسعت الفوارق المجالية والترابية.

رابعا، في هذا الإطار، وإذ لا نجعل التأثيرات الدولية والإقليمية على بنية الاقتصاد الوطني، فإننا في نفس الوقت نسجل أن الحكومات تشكل أصلا لمواجهة الأزمات، وليس لتديريها أو لتبديلها، حيث كان بالإمكان مثلا استعمال الحكومة للهوامش القانونية لضبط سوق المحروقات بمنطق تضامني، كما تلجأ دوما للهوامش المالية بدل تعديل قوانينها المالية والمستعملة لتوسيع أبواب الدعم العمومي والقطاعي والفتوي، دون دراسة الآثار على ربط هذا الدعم بأهداف قابلة للقياس، كما تخصص هذا الدعم لتغطية عجز المخططات القطاعية على ضمان الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

خامسا، طبعاً في مجال التشغيل والتنمية الاجتماعية، فإننا نخالفكم الرأي في البرامج العابر وغير المؤثر مما فرض وضع خريطة جديدة للتشغيل تؤجل الحلول المحتملة إلى الحكومات المقبلة.

كما نختلف في الرأي حول معايير وآليات تنزيل ورش الحماية الاجتماعية التي نحتاج إلى رؤية مالية تضمن لها الاستدامة، وإلى مؤشرات منصفة مهنية واجتماعيا ومجاليا، وقس ذلك على برنامج دعم السكن الفاقد للإنصاف الترابي، منوهين بالمبادرة الملكية الأخيرة لدعم البناء الذاتي، ومتطلعين إلى الأفق الواعد للبرنامج الملكي في مجال التنمية الترابية المندمجة.

وهي مناسبة كذلك نسجل في الختام، عجز التحالف الحكومي في امتلاك سياسة لغوية وطنية تنصف الأمازيغية حقا وفعلا.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

والآن نمر لكلمة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد الخلول محمد حرمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة عرض حصيلة عمل الحكومة (2021-2026).

واسمحوا لي بداية، السيد الرئيس، أن أعبر باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن عظيم اعتزازنا بالإصلاحات البنوية الكبرى التي عرفتها بلادنا على عهد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي مكنت بلادنا من الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة، كما مكنت من تطوير مؤشرات التنمية على جميع الأصعدة.

كما نعز في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالانتصارات الدبلوماسية الكبرى التي حققتها بلادنا في قضية الوحدة الترابية، والتي توجت بالقرار التاريخي لمجلس الأمن الدولي رقم 2797، الذي قطع مع أوهام الانفصال، وأكد بكل وضوح أن لا حل لهذا النزاع المفتعل إلا داخل السيادة المغربية.

السيد الرئيس،

إن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهو يحاول قراءة حصيلة عمل الحكومة خلال الولاية الحالية، ينطلق من مرجعيات واضحة، أولها التعادلية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الاقتصادية، كما أن بوصلته كانت وستظل هي مطالب الشغيلة لتحقيق الإنصاف، وفق مقاربة الصدق والوضوح، والنأي عن المزايدات، وكل ذلك في حرص تام على الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا والتعلق الراسخ بثوابتها الجامعة.

والواقع أن المكتسبات التي انتزعتها الطبقة الشغيلة خلال هذه الولاية مهمة، لا سيما أنها جاءت بعد عشر سنوات عجاف، ظل الحوار الاجتماعي فيها جامدا أحيانا، ومعطلا في أحيان أخرى، لذلك جاءت مخرجات الحوار الاجتماعي مهمة، وتعزيزا لما حققته الشغيلة المغربية سنة 2011 على عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي.

وعلاوة على ذلك، يهمننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التنويه بما تم تحقيقه من نتائج مهمة في الأوراش الاستراتيجية التي تحظى بعناية خاصة من لدن جلالة الملك حفظه الله، سواء على مستوى تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية أو على مستوى دينامية الاقتصاد الوطني، وتعزيز صموده أمام التحولات والأزمات الدولية المتواصلة، أو فيما يتعلق بتوطيد السيادة الوطنية في مختلف المجالات الحيوية والاستراتيجية.

السيد الرئيس،

نمن المنجزات التي حققتها بلادنا خلال هذه الولاية الحكومية لمواجهة الإجهاد المائي، سواء ما تعلق بالموارد المائية الاعتيادية، عبر استكمال أوراش بناء السدود، وتجميع مياه الأمطار، ومشاريع الربط بين الأحواض، وتديير المياه الجوفية، أو الموارد المائية غير الاعتيادية من خلال تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه العادمة، وتديير الطلب على الماء الذي يعتبر رافعة

على إنصاف الفئات التي تعاني من الهشاشة والإجحاف وفي مقدمتها حراس الأمن الخاص وعمال وعاملات النظافة.

وختاماً، نجد الدعوة إلى الإسراع بإخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود، إعمالاً لأحكام الدستور ذات الصلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن نمر لكلمة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لنتم اليوم في هذه الجلسة الدستورية لمناقشة الحصيلة الحكومية، وهي لحظة سياسية ومؤسسية لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد عرض انتقائي للأرقام، ولا إلى مناسبة للاكتفاء بتجميع المعطيات دون مساءلة مدلولها الحقيقي.

فالأرقام في حد ذاتها لا تتحدث إلا إذا وُضعت في سياقها، وقورنت بما التزمت به الحكومة في برنامجها الحكومي، وبما يعيشه المواطن المغربي يومياً من صعوبات وانتظارات.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية يعتبر أن التقييم الموضوعي للحصيلة يقتضي مقارنة دقيقة بين الوجود المعلنة سنة 2021 والنتائج المعروضة سنة 2026، وهي مقارنة تكشف، بكل وضوح، أن هناك مسافة واسعة بين الالتزام والتنفيذ، وبين الخطاب والواقع.

لقد قدمت الحكومة في برنامجها وهي تتعهد بإحداث مليون منصب شغل صافٍ خلال الولاية، أي بمعدل يقارب 200 ألف منصب شغل سنوياً.

واليوم، تؤكد الحصيلة الحكومية أنه تم خلق حوالي 850 ألف منصب شغل بين 2021 و2025، بمعدل 170 ألف منصب سنوي، وإذا أخذنا هذا الرقم كما هو، فإنه يعني أن الحكومة لم تبلغ الهدف الذي التزمت به، وأنها مع نهاية سنة 2025 ما تزال بعيدة عن الوعد الأصلي بحوالي 150 ألف منصب شغل.

والأهم من ذلك أن هذا الرقم لم ينعكس بالشكل المطلوب على واقع البطالة، خاصة في صفوف الشباب والنساء وحاملي الشهادات، ما يعني أن الإشكال لم يكن فقط في عدد المناصب، بل في طبيعتها واستخدامها وتوزيعها المجالي.

ثم إن الحكومة نفسها تشير إلى أن سنة 2025 عرفت خلق 233 ألف

أساسية للاقتصاد الوطني.

وعلاوة على ذلك، فإن المنجز الذي تم تحقيقه على صعيد الطرق والمواضع يشكلان أيضاً أحد العلامات الفارقة في التدبير الحكومي خلال هذه الولاية، هذا بالإضافة إلى ما تم تحقيقه في كل ما يتعلق بضمان السيادة الصناعية وتحسين موقع المغرب في خريطة التجارة الخارجية، وكذا تقوية البنية التحتية الطرقية والعناية بالمرأة والأسرة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين.

بيد أن هذه الجوانب الوضاعة لا يجب أن تنسينا مطالب الإنصاف التي مازالت شراخ واسعة من المجتمع ترفعها، وتطالب بها وتدعو إلى اعتمادها، ولا سيما في ظل الاضطرابات الجيو استراتيجية وتداعياتها الصعبة على الأسعار وعلى القدرة الشرائية للأسر المغربية، التي عانت كثيراً من ارتفاع معدل التضخم ومن المضاربات والاحتكار.

ونحي من هذا المنبر الأصوات الوطنية الصادقة التي شجبت تلك الممارسات، والتي دعت إلى التصدي إلى "الفراقشية" ولكل من يتلاعب بقوت المغاربة.

كما أنه لا يمكن إنكار استمرار وجود بعض الإكراهات التي ظلت حاضرة في النقاش البرلماني خلال هذه المرحلة، ولعل أبرزها ما يتعلق بإشكالية التشغيل، التي مازالت تؤرق شبابنا وتمس بحقوقهم الأساسية في العيش الكريم في بلادهم وتدفعهم إلى التفكير في الهجرة، مع ما يترتب عن كل ذلك من مشاكل كبرى.

وفي فضيلة النقد الذاتي تفرض الإقرار بأن عمل كبير يجب القيام به خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط فيما يتعلق بأزمة البطالة، ولكن من خلال سياسة عمومية مندمجة للشباب المغربي، وتقدم أجوبة حقيقية لمطالبه العادلة والمشروعة.

سيدي الرئيس،

والشغيلة المغربية تستعد لتخليد العيد العالمي يوم فاتح ماي، ونؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية مأسسة الحوار الاجتماعي وأهمية مخرجاته، كما ندعو إلى وجوب التقيد بمواعيد جولاته، وكذا بضرورة تنفيذ ما تبقى من الاتفاقيات السابقة، هذا إلى جانب راهنية العمل من أجل الإعمال الكامل للميثاق الوطني وللمأسسة الحوار الاجتماعي.

وعطفاً على مواقفنا المعبر عنها مؤخراً، فإننا نطالب في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بزيادة عامة في الأجور لمواجهة تراجع القدرة الشرائية للشغيلة في ظل ارتفاع الأسعار.

كما ندعو الحكومة، إلى تفعيل الحوارات القطاعية والسهر على احترام الحرية النقابية وحق الانتماء النقابي، إلى جانب العمل على تهيئة الأنظمة الأساسية للعاملين في العديد من المؤسسات العمومية وإنصاف مختلف الفئات المهنية، ومن ضمنها المهندسون والتقنيون والمتصرفون والمساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون ومفتشو الشغل، هذا علاوة على استعجالية العمل

تتحمل، السيد الرئيس، موجة غلاء غير مسبوق وأن انخفاض معدل التضخم لا يعني تراجع الأسعار، بل فقط تباطؤ وتيرة ارتفاعها، ولذلك فإن المواطن الذي تضرر من ارتفاع أسعار الغذاء والنقل والطاقة لا يشعر بتحسين حقيقي لمجرد انخفاض نسبة التضخم الإحصائية.

السيد الرئيس المحترم،

حين نقرأ هذه الأرقام مجتمعة، نصل إلى خلاصة واضحة، الحكومة قدمت أرقاماً جزئية، بعضها قد يكون إيجابياً، لكنها أخفقت في بلوغ عدد من الأهداف المركزية التي التزمت بها، كما أخفقت في تحويل المؤشرات الماكرو اقتصادية إلى أثر اجتماعي ملموس، فالاستثمار ارتفع، لكن البطالة ما تزال مرتفعة، والتغطية توسعت، لكن الولوج إلى العلاج ما زال صعباً، والتضخم تراجع، لكن القدرة الشرائية للمواطنين ظلت منهكة، وعدد المصرح بهم ارتفع، لكن هشاشة التشغيل لم تتراجع بالقدر المطلوب.

إن الإشكال الحقيقي في الحصيلة ليس نقص الأرقام، بل غياب الانسجام بينها وبين الواقع الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة الحصيلة الحكومية، التي قدمها رئيس الحكومة المحترم في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان يوم الأربعاء الماضي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تقتضي الموضوعية التأكيد على أن السنوات الخمس الماضية ساهمت في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وبرهنت على أن اقتصادنا أبان عن قدرة كبيرة على الصمود، رغم الظروف الدولية المتقلبة.

وقد سجل النمو الاقتصادي عودة قوية ليقترُب من 5% خلال سنة 2025، أما التضخم فقد أصبح اليوم تحت السيطرة في حدود أقل من 1%. كما ساهم قراراتكم التاريخي المتعلقة بخفض نسبة الضريبة على الشركات إلى

منصب شغل غير فلاح، وتتوقع أن يتجاوز مجموع المناصب المحدثة في القطاعات غير الفلاحية مليون منصب شغل مع نهاية 2026، ونحن هنا نسجل أن الحكومة انتقلت من وعد انتخابي واضح يتعلق بمليون منصب شغل خلال الولاية إلى إعادة صياغة الهدف في نهاية المسار عبر احتساب مناصب متوقعة وغير منجزة بعد.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، جعلت الحكومة هذا الورش محورياً أساسياً في برنامجها، وتعمدت بتعميم التغطية الصحية وإحداث دعم مباشر للفئات الهشة وتوسيع الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، غير أن الحصيلة المقدمة لم تعط بالشكل الكافي أرقاماً دقيقة حول نسبة التغطية الفعلية، وعدد المستفيدين الذين أصبحوا يلجؤون فعلياً للعلاج، ونسبة تقليص النفقات الصحية المباشرة للأسر، لأن جوهر الإصلاح الاجتماعي لا يقاس فقط بعدد المسجلين في الأنظمة، بل بمدى حصول المواطنين على العلاج في آجال معقولة وبجودة الخدمات، وبخفض ما تؤديه الأسر من جيوبها الخاصة.

وإذا كانت الحكومة قد قدمت ورش الحماية الاجتماعية باعتباره تجسيداً لبناء الدولة الاجتماعية، فإن القراءة المتأنية لمضامين الحصيلة تكشف أن المفهوم ما يزال أقرب إلى شعار سياسي منه إلى واقع مؤسسي متكامل. فالدولة الاجتماعية لا تختزل في توسيع التسجيل في الأنظمة، بل تقوم على ضمان فعلي للحقوق الأساسية وعلى جودة الخدمات العمومية وعلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمالية.

وفي المجال الاقتصادي، تفتخر الحكومة بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من 32.5 مليار درهم سنة 2021 إلى 56 مليار درهم سنة 2025، أي بزيادة تقارب 73%.

كما تحدثت عن المصادقة عن 381 مشروع استثماري، بقيمة إجمالية تصل إلى 245 مليار درهم، من المرتقب أن تمكن من خلق 581 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

غير أن القراءة الدقيقة لهذه الأرقام تفرض التمييز بين المشاريع المصادق عليها والمشاريع المنجزة فعلياً وبين مناصب الشغل المتوقعة ومناصب الشغل المحدثة واقعياً، فالتوقيع على الاتفاقيات ليس هو الإنجاز والإعلان عن فرص الشغل المرتقبة ليس هو خلق الشغل فعلاً.

كما أن الحكومة أعلنت هدفاً استراتيجياً يتمثل في رفع مساهمة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الوطني في أفق سنة 2035، وهو هدف يمتد إلى ما بعد الولاية الحكومية، ما يعني أن جزءاً مهماً من الرؤية المعروضة اليوم لا يتعلق بحصيلة منجزة، بل بعود مؤجلة إلى سنوات لاحقة.

أما بخصوص القدرة الشرائية، فتشير الحصيلة إلى أن التضخم انخفض إلى 0.8% عند متم سنة 2025 بعد أن بلغ 6.6% سنة 2022، لكن هذا الرقم على أهميته لا يلغي حقيقة أن الأسر المغربية تحملت لسنوات ولازالت

وكما أكدت لنا في آخر جولة للحوار الاجتماعي، لا تزال بعض الأوراش مفتوحة وقيد الإنجاز على غرار الورش المتعلق بالتكوين المهني، الورش المتعلق بإصلاح مدونة الشغل.

وفي هذا الإطار، نود أن نؤكد أن الاتحاد العام لمقاوات المغرب، قد أوفى بجميع التزاماته في هذا المجال، خصوصا الزيادة الإجمالية بنسبة 20% بالنسبة (SMIG¹) و25% بالنسبة ل(SMAG²) دون أن ننسى الورش المتعلق بتفصيل المساطر الإدارية، خصوصا من خلال الانتقال من نظام التراخيص إلى نظام دفتر التحملات.

وفي الختام، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على أن حكومتكم برهنت بالفعل والأرقام أنها حكومة إصلاحات بامتياز، حكومة واجهت التحديات بجرأة وشجاعة، وتعاملت مع الأزمات بحكمة ومسؤولية، ووضعت مصلحة المواطن في صلب اهتماماتها، وجعلت من مغرب اليوم مغربا صاعدا، مغرب الإنجازات والمشاريع، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارات والمستشارون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أشارك في هاته الجلسة الهامة المخصصة لمناقشة الحصيلة الحكومية، باعتبارها محطة لتقييم السياسات العمومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ومختلف أوجه تدبير الشأن العام الوطني، وفرصة للوقوف بموضوعية على ما تحقق وعلى ما تعثر تحقيقه، انطلاقا من واقع المواطنين والمواطنات وفي مقدمتهم الطبقة العاملة المغربية، التي كانت ولا زالت تتحمل العبء الأكبر للآزمات الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبحت على ما يبدو تتحمل كل العبء.

ونود قبل الخوض في تقييمنا لهاته الحصيلة الحكومية، أن نهني أنفسنا جميعا على النجاح الكبير الذي حققته بلادنا، بفضل السياسات الحكومية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في ملف وحدتنا الترابية، من خلال القرار التاريخي لمجلس الأمن حول الصحراء المغربية في 31 أكتوبر من سنة 2025.

20% في توسيع الوعاء الضريبي، والأرقام تؤكد ذلك بوضوح، بحيث أن المداخيل الضريبية المحققة خلال الربع الأول من سنة 2026 تعادل تلك التي تم تسجيلها خلال سنة 2019 بأكملها.

كما لا ينبغي إغفال القرار الذي تم تفعيله منذ السنة الأولى من ولايتكم، والقاضي بالإرجاع الكامل لتأخرات الضريبة على القيمة المضافة المستحقة لفائدة المقاومات، وهو ما عزز خزينتها المالية.

وأيا إصلاح الهام لمرسوم الصفقات العمومية، الذي نص على تخصيص نسبة 30% من مبالغ الصفقات لفائدة المقاومات الوطنية الصغيرة والمتوسطة. أما الاستثمار العمومي، فقد بلغ مستويات غير مسبوقة، حيث انتقل من حوالي 230 مليار درهم خلال سنة 2022 إلى ما يقارب 380 مليار درهم سنة 2026.

كما تم إصدار القانون المتعلق بآجال الأداء، والذي ساهم الاتحاد العام لمقاوات المغرب في إخراجه، حيث غير هذا القانون من حياة المقاومات الصغيرة وعزز الشفافية في العلاقات التجارية بين الفاعلين الاقتصاديين. دون أن ننسى عدم تأثر المقاومة المغربية من ارتفاع الفاتورة الطاقية رغم الآزمات الدولية.

إن هذه النتائج لم تكن مجرد صدفة، بل هي نتيجة رؤية ملكية واضحة، وتنزيل فعلي من الحكومة يستحق التقدير والإشادة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الإنصاف يقتضي الإقرار بوجود عدد من الإنجازات البارزة التي يجب الاعتراف بها، على غرار:

✓ إخراج ميثاق الاستثمار بعد 65 نسخة سابقة منذ أكثر من 10 سنوات، وهو الميثاق الذي ساهم في إعطاء دينامية قوية للاستثمار، حيث تمت المصادقة على أكثر من 380 مشروعا باستثمارات تقارب 600 مليار درهم؛

✓ تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛

✓ استكمال تنزيل دستور 2011 بإخراج قانون تنظيمي متوازن للإضراب؛

✓ تعميم التغطية الاجتماعية على جميع المغاربة وتعميم المراكز الاستشفائية الجامعية على جميع الجهات؛

✓ تحويل 80% من المدارس الابتدائية إلى مدارس رائدة في أفق نهاية سنة 2026؛

✓ كما تم إصدار قانون العقوبات البديلة؛

✓ وإصلاح القانون المتعلق بالشيكات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

² Salaire Minimum Agricole Garanti.

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استمعنا بإمعان إلى عرضكم الأخير حول الحصيلة الحكومية، لما تضمنه من أرقام ومؤشرات، من رفع الأجور بقطاع الوظيفة العمومية والتخفيف النسبي من العبء الضريبي على الأجراء، إضافة إلى حذف شرط 3240 يوم للحصول على معاش التقاعد، الذي شكل استجابة طبيعية لمطلب عادل ومشروع، وعلى مستوى ورش توسيع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، لتشمل فئة واسعة، رغم ما يمكن تسجيله من اختلالات هيكلية تهدد استدامة هذا المكتسب الاجتماعي الهام.

إن كل ما تم تحقيقه بفضل نضالات الطبقة العاملة ومواقفها الصلبة وقوتها التفاوضية والاقتراحية وقدرتها التوافقية، بقيادة المنظمة الأصيلة والمستقلة، الاتحاد المغربي للشغل والوفية لدورها التاريخي في الدفاع عن حقوقها وصون مكتسباتها.

غير أن هاته الزيادة المذكورة، على أهميتها، والتي حققناها بشكل مشترك، ولأن الجهات المعنية داخل الحكومة لم تجسم نفسها عناء اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية جعلت عموم المواطنين والمواطنات، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة في مواجهة مباشرة مع الساسرة والمضارين وتحمل هذا الارتفاع المهول والمتواصل للأسعار في جميع المواد والخدمات الأساسية، مما أفرغ مع كامل الأسف هاته الزيادات من محتواها وآثارها المادية والاجتماعية وأضر بالقدرة الشرائية للأجراء وعموم المواطنين.

وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل في مناسبات عديدة وخلال مختلف جولات الحوار الاجتماعي أن نبه إلى أن الطبقة العاملة المغربية تكتوي يوميا بنار الغلاء الفاحش، في ظل استمرار ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية دون حسيب ولا رقيب.

ودعا إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين، واتخاذ تدابير استثنائية عبر الإلغاء الجزئي أو المحلي للضريبة على القيمة المضافة وتقليص رسوم الاستهلاك الداخلي وتسقيف أسعار المحروقات وتحديد هوامش ربح الشركات وتوزيعها وتعزيز آليات المراقبة والزجر ضد كل المضاربات والاحتكارات.

ولقد تتبعنا في الفريق باهتمام كبير مخرجات الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي، ونسجل بكل امتعاض عن عدم الاستجابة لمطالب الاتحاد، وفي مقدمتها مطلب الزيادة العامة في الأجور وفي معاشات التقاعد وإقرار حد أدنى للمعاشات لا يقل عن الحد الأدنى للأجر، انصافا لفئة المتقاعدين التي لم تستفد منذ مدة من أي زيادة تذكر، إلى جانب مطالبته بتحسين الدخل عبر زيادة شاملة في الأجور والتعويضات وتوحيد الحد الأدنى للأجر بين القطاعين الفلاحي والصناعي وباقي القطاعات، وإقرار درجة جديدة للترقي في القطاع العام، وفتح حوارات جدية ومسؤولة لتسوية ملفات الفتوى العالقة وتعديل الأنظمة الأساسية لمستخدمي عدد من المؤسسات، وكلها إجراءات من شأنها

تعزيز العدالة الاجتماعية وتكريس السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من التقدم المسجل في بناء الدولة الاجتماعية، غير أن هذا البناء ومن زاويتنا النقابية لن يكتمل إلا بسن قانون يجرم التهرب الاجتماعي ويضمن التصريح بكافة الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويكامل أجورهم وأيام عملهم، ويصون تماسك هذا النظام واستدامته المالية.

ولا يمكننا الحديث عن حصيلة اجتماعية إيجابية، في ظل استمرار انتهاك الحقوق والحريات النقابية وتسريح العمال ومحاربة التصديق على الحق النقابي، إلا أنه، ومع كامل الأسف، عوض أن تهتم الجهة المعنية داخل الحكومة بحماية قانون الشغل وصون حقوق المكتسبات والعمال، عملت وبطريقة غير توافقية وخارج طاولة الحوار الاجتماعي على تمرير قانون تكبير الحق الدستوري في الإضراب، في انخياز تام لبعض الأوساط.

أما بخصوص التشغيل، ورغم إحداث حوالي 850.000 منصب شغل خلال هاته الفترة، فإن ذلك يبقى غير كاف أمام فقدان ما يقارب 200.000 منصب شغل سنويا، وهي مؤشرات تدعو إلى القلق وإلى التفكير في مكان الخلل وتحديد المسؤوليات عن هذا الفشل، الذي أوصلنا إلى تسجيل أرقام مقلقة في معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، فالاستثمار الحقيقي لا يقاس فقط بحجم الأموال المعلن عنها، بل بعدد مناصب الشغل اللائق والمستقر، التي تم إحداثها لإدماج الشباب والنساء وحاملي الشهادات، وبقدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة.

السيد الرئيس المحترم،

إن التقييم الحقيقي لأي حصيلة حكومية يجب أن ينطلق من سؤالين جوهرين وبسيطين:

ما مدى تحسين معيشة المواطنين وقدرتهم الشرائية؟ وما مدى تعزيز إحساسهم بالكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية؟

وفي الختام، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن بلادنا في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى سياسات اجتماعية أكثر جرأة وإنصافا، سياسات تجعل الإنسان محور التنمية وتربط النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للثروة، وتضمن الكرامة للعمال والموظفين والمتقاعدين والشباب، نساء ورجالا.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كثقلو على الاستقرار ديال بلادنا والأمن ديال المؤسسات ديال الدولة. ولذلك، ندائي لكم، كحكومة ولهذه القاعة ولأبناء هذا الوطن، وندائي الأخير لجلالة الملك، البصلة ومطيشة والبطاطا وبلا ما نذكر المواد الأخرى ممنوع فالمغرب أنها نفوت 3 دراهم، خصها تبقى هاكا، باش ما كان الواحد يدير الجهود ديالون، علاش؟ نحافظو على التوازنات ديالنا، ونحافظو على النظام الملكي ديالنا، ونحافظو على المؤسسات ديالنا كاملين. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد حسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أندخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتعبير على العرض ديال السيد رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة، حول الحصيلة ديال العمل الحكومي خلال هاذ الولاية.

في البداية، لا بد أن نسجل أن هاذ الحصيلة تبقى، السيد الرئيس، دون مستوى انتظارات المواطنين والمواطنات، ولا تعكس حجم الالتزامات التي تم التعهد بها في مستهل الولاية الحكومية.

لقد تم رفع شعار الدولة الاجتماعية، غير أن الواقع يكشف استمرار الضغط المتزايد على المواطنين والمواطنات.

أولا، على مستوى القدرة الشرائية، شهدنا ارتفاعا غير مسبوق في الأسعار، شمل المواد الأساسية، المحروقات، الخدمات في ظل غياب تدخل حكومي فعال يجد من هذا الزيف.

المواطن المغربي اليوم يسأل عن القدرة على العيش الكريم أو بكرامة في ظل التآكل المستمر للدخل ديالو.

ثانيا، فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، ورغم إطلاق أوراش كبرى كالحماية الاجتماعية، فإن التنزيل شابه الكثير من الاختلالات، لا على مستوى ضعف الاستهداف، تعقيد المساطر، وعدم كفاية الدعم لمواجهة الواقع المعيشي للمواطنين والمواطنات.

الإصلاحات الاجتماعية لا تقاس بالإعلانات، بل بمدى أثرها المباشر على حياة المواطنين والمواطنات، وهو أثر مازال محدودا.

نسجل غيابا واضحا للعدالة المجالية، حيث استمرت الفوارق بين الجهات، وتفاقت معاناة العالم القروي في الولوج إلى الخدمات الأساسية من صحة

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا ليا غادي نسلم عليكم بالزربة، لأن واحد 4 دقائق، والولاية ديال السيد الرئيس ديال الحكومة فيها 5 سنين، ما اعطاوناش حتى دقيقة للعام باش يمكن لنا شوية نناقشو هاذ الولاية كاملة.

السيد رئيس الحكومة،

احنا ماشي من الناس الجاحدين، ما كناش معك في الحكومة، كنا كساندوك، بعض الخطرات ما كنتجمعوش حتى معك في الأغلبية، ومع ذلك كنعقول لكم دابا في هاذ القاعة المحترمة أن يمكن لك أنت والكثلة ديالك الحكومية تكون مطمئن لأن فاش كندرسو ما قتم به من عمل كنصيو على أن الحمد لله الحصيلة مزيانة، بقيادة جلالة الملك وبتوجيهاته النيرة، المغرب كيتقدم والنجم ديالو، الحمد لله، كيلمع تدريجيا كل سنة، وكنظن على أن المستقبل ديال المغرب غادي يكون زاهر بفضل أبنائه وتضحياتهم وبفضل كذلك المسؤولين ديالو.

السيد الرئيس،

اسمح ليا راه كانت واحد الدردشة إيلا اسمحتو تقولو لمول العديد عفاك ما يحسبهاش ليا في الوقت.

اللي كايين، السيد رئيس الحكومة، وهو يمكن العمل ديالكم التليف ديالو ما كانش بعض الخطرات في المستوى اللاتق، والعمل راه باين للجميع، وكنظن على أن التاريخ هو اللي غادي يحكم، ويمكن نتلاق أنا وإياك، إيلا بقيتي إن شاء الله بالحياة من دبا واحد 4 سنين ولا 5 وغادي تشوف القراءة اللي غتكون ذيك الوقت على الحصيلة الحكومية، وذيك الوقت نتذاكرو.

ولذلك، أنا واحد الحاجة اللي بغيت نقولها لكم هنا، السيد رئيس الحكومة، وهو أن التفاوتات بين المكونات ديال المجتمع المغربي، كايين بعض الأمور أنا يمكن ماشي تقني ما كنفهمهاش، كنفتمخرو بعض الخطرات بأنا صدرنا مليون طن ديال مطيشة، 800 ألف طن ديال كذا وكذا، وراه دخلات قدا وقدا ديال العملة الصعبة، وكنساو على أن كايينة عندنا واحد العملة صعبة أخطر من الأوراق البنكية، وهو الشارع، الشارع أخطر من هاذ الشي ديال إدخال العملة الصعبة، وخصنا نتكلفو بهذا الشارع، راه اليوم أنا اللي من البادية أنا قروي كنسول الناس وكنتذاكر معهم، راه صعب أنك تعيش فالظروف الراهنة اللي كنعرفها الأسعار اليوم.

ولذلك، أنا كنظن على أن هنا اللي كايين المشكل، إيلا كنتو أنتوما من بعد الانتخابات ولا جاو ناس آخرين هاذ القضية هاذي خصها تعطى ليا أهمية قصوى، لأن علاش كثقلو كئنا؟

وتعليم ونقل.

السيد رئيس الحكومة،

إن المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل لا تزال جد مقلقة، حيث تستمر معدلات البطالة في مستويات مرتفعة، خاصة في صفوف الشباب والنساء حاملي الشهادات العليا، وهو ما يعكس محدودية السياسات المعتمدة في خلق فرص الشغل اللائق وعجزها عن الاستجابة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

أما بخصوص الحوار الاجتماعي الذي كان من المفروض أن يشكل رافعة أساسية لتدبير القضايا الاجتماعية، فإننا نسجل أنه لم يرق بعد إلى مستوى الانتظارات، سواء من حيث المنهج وعلى سبيل المثال التدبير ديال الحكومة لمشروع قانون الإضراب ولا القانون ديال دمج (la CNOPS³ et le CNSS⁴)، بالنسبة للتفاوض الحكومة دارت ذيك الشي اللي بغات وزاد. ومن حيث النتائج المحققة..

السيد رئيس الحكومة،

كما نسجل أن الحوار الاجتماعي لم يفض إلى إصلاحات هيكلية عميقة، خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع الفئات الهشة والعاملين في القطاعات غير المهيكلة، المتقاعدین.

لقد تم تقديم الحوار الاجتماعي كآلية مؤسسية لإنتاج حلول مستدامة لقضايا التشغيل، غير أن ممارستها على أرض الواقع اتسمت بالطابع الموسمي والمنسباني، وافتقدت إلى نفس تشاركي حقيقي قائم على التفاوض المنتج والالتزام الصارم بالخرجات، فبدل أن يكون فضاء لبناء تعاقدات اجتماعية واضحة تحول في الكثير من الأحيان إلى إطار لتدبير التوترات أكثر من معالجتها (كبهندرو على الحوار الاجتماعي ماشي غير مركزي راه كاين قطاعي، كاين أنا أتحدث على كل شي).

إن عدد من الملفات الاجتماعية ما تزال عالقة، سواء ما يتعلق بتحسين الدخل أو مراجعة الأنظمة الأساسية أو إصاف فئات واسعة من الأجراء والموظفين، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول جدية المقاربة المعتمدة وما مدى توفر الإرادة السياسية الكافية للحسم في مجموعة ديال القضايا.

إننا نعتبر أن حصيلة الحوار الاجتماعي لا تقاس بعدد اللقاءات وتوقيع اتفاقات، بل بمدى تنفيذ الالتزامات وتحقيق أثر ملموس في حياة التشغيل والأجراء والموظفين، نؤكد أن هذا الورش رغم أهميته مازال في حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية ليصبح رافعة للعدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والتشغيل، فإن الاختلالات البنوية مازالت قائمة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة

الخدمات العمومية، ويعمق الإحساس بعدم الإنصاف المجالي والاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

إن المرحلة كانت تفتضي مراجعة حقيقية وعميقة للسياسات العمومية والقطع مع منطق التدبير الظرفي والترقيعي والانتقال إلى إصلاحات هيكلية جريئة، قادرة على إعادة الثقة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لتطلعات التشغيل المغربية وكافة فئات المجتمع.

وختاماً، نجد التأكيد على أنه خلال هذه الولاية كان من الضروري حماية القدرة الشرائية عبر:

- إجراءات ملموسة للحد من الغلاء؛

- إرساء حوار اجتماعي حقيقي منظم وملزم بنتائج واضحة وإنصاف فئات واسعة من الأجراء والموظفين؛

- تحفيز التشغيل المنتج، خاصة لفائدة الشباب والنساء؛

- وتسريع إصلاح المنظومتين الصحية والتعليمية بما يضمن الجودة والإنصاف.

إن الحصيلة، رغم بعض الإجراءات والمكتسبات، تبقى دون انتظارات المغاربة ولا الموظفين، ولا تعكس حجم التحديات التي تواجه بلادنا. شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد المستشار خالد السطي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ما حققته بلادنا من مكاسب وطنية ودبلوماسية، وفي مقدمتها القرار الأممي الداعم لمبادرة الحكم الذاتي، كما نعتز بالدعم المغربي المتواصل للقضية الفلسطينية، عن طريق "وكالة بيت مال القدس" برعاية ملكية سامية.

السيد رئيس الحكومة،

نركز في هاذ المداخلة ديالنا، بحكم الوقت، على الشق الاجتماعي، حيث تؤكد المعطيات الرسمية الصادرة أخيراً عن المندوبية السامية للتخطيط قبل

⁴ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

³ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale.

رئيس الحكومة، 56 سؤالاً كتابياً، لم السيد رئيس الحكومة، جاوبتونا على 11 سؤالاً، بقات عندكم 45 سؤالاً كتابياً، أما باقي الوزراء والقطاعات الحكومية وجهنا، السيد رئيس الحكومة، 2122 سؤالاً كتابياً، توصلت، السيد رئيس الحكومة، بـ 1207 جواب، باقي تنسالكم 915 سؤالاً كتابياً واش غادي تخليوها للحكومة الجاية؟ خص تجاوبو، الدستور تيعطيكم 20 يوم باش تجاوبو على الأسئلة الكتابية.

فبالتالي على الأقل يجب احترام الدستور الذي أديتم القسم أمام جلالة الملك.

من بين الأسئلة، السيد رئيس الحكومة، هو إلغاء الساعة الإضافية، لم تجيبونا عليه.

هاذ إلغاء الساعة الإضافية، السيد رئيس الحكومة، يجب أن تلغى فقط بمرسوم، والمرسوم ليس قرآناً منزلاً، على الأقل تصالح مع المغاربة، السيد رئيس الحكومة، غير لهم ذيك الساعة الإضافية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن نمر لرد السيد رئيس الحكومة المحترم على تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

غناخذ واحد الساعة دالمكانة باش نلقي العرض ديالي ونحاول ناخذ واحد ربع ساعة باش نتجاوب مع الإخوان اللي اخذوا الكلمة.

يسعدني أن أحضر اليوم في مجلسكم الموقر ونتفاعل مع المداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين، كما أغنتم هذه الجلسة الدستورية باش نعبر على تقديرنا الخاص لمجلس المستشارين، وأتوجه إليكم جميعاً، أغلبية ومعارضة، بالشكر على الأدوار اللي تتقومو بها، خاصة وأن هاذ المجلس يمثل مختلف مكونات المجتمع المغربي.

فأتم تجسدون فعلياً سياسة القرب من المواطنين، من خلال تمثيلكم للفئات المهنية والقطاعات والمقاولات والجماعات الترابية.

هاذ الامتداد المجتمعي اللي تميز مجلسكم جعلكم دائماً سند ودعامة حقيقية للحكومة في عدد من المحطات اللي هي جد مهمة، واحنا مرتاحون ومعتزون بروح التعاون اللي أبدتموه في مختلف المبادرات اللي اعطتها الانطلاقة الحكومة واللي تستخدم الأوراش الحكومية الكبرى، تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أيام عن أن الواقع الاجتماعي مقلق، ويكشف عن تدهور القدرة الشرائية وارتفاع القلق من البطالة، وعجزت فئات واسعة من الادخار أو تغطية نفقاتها دون اللجوء إلى الاقتراض، وهو ما يعاكس تماماً الخطاب المتفائل الذي تروج له الحكومة (هذا الخطاب ديال المندوبية السامية ماشي الأحزاب المعارضة ولا..).

إن هذا الوضع الناتج عن استمرار الغلاء في ظل مظاهر احتكار ومنافسة غير شريفة وغياب إجراءات فعالة لضبط الأسواق، مما عمق معاناة الأسر المغربية، كما نسجل أن الحوار الاجتماعي ظل محدود الأثر.

السيد رئيس الحكومة،

القطاعات المشاركة في الحوار الاجتماعي وتنشكي، فبالأحرى الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اللي هو مقصي ومغيب بتاتا، بل أنكم لم تكلفوا أنفسكم عناء استقبال قيادة الاتحاد بتاتا، بالرغم أنه ثالث مركزية نقابية.

من طبيعة الحال لا بد من تصحيح العتبة مع ذلك، خصم المؤسسة الحقيقية مع التعجيل بإجراءات ملموسة، خاصة الزيادة العامة في الأجور والتعويضات العائلية، بما يشمل القطاع الخاص والمتقاعد، حفاظاً على السلم الاجتماعي.

أيضاً لا بد من إصاف المتصرفين التقنيين، المهندسين والمقنيين من خارج السلم وضحايا التعويض التكميلي، وإلغاء تسقيف سن التوظيف بالتعليم وفئات كثيرة لا يسمح الوقت لذلك. طبيعة الحال كين أنظمة أساسية للتجهيز والماء والنقل واللوجستيك، التعاون الوطني إلى آخره.

نسجل أيضاً ضعفاً واضحاً في التواصل الحكومي، مما ساهم في تراجع الثقة وارتفاع منسوب الاحتقان في وقت تحتاج فيه البلاد إلى خطاب صادق وتفاعل جدي مع مطالب المواطنين.

كما أن عدداً من الالتزامات المعلنة (وهي 10) لم تنفذ بالوتيرة المطلوبة، السيد رئيس الحكومة، خصوصاً التشغيل، الحماية الاجتماعية، ما كانش المدخول ديال الكرامة ديال 1000 درهم، مليون منصب شغل فيه إشكال فيه تضارب في الأرقام.

لاحظنا، السيد رئيس الحكومة، على أن القطاعات التي تدبرها الأحزاب فيها حظيت في عرضكم وكذلك كل مكونات ديال الفرق تحدثوا عن قطاعاتهم، ولكن القطاعات التكنوقراطية ما هضر عليهم حد، ما شرتوش لهم بالرغم على أنهم تيشغلو مزيان، بصدق باش نكونوا واضحين، وأخص بالذكر هنا الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، ومعها أساساً إدارة الجمارك والضرائب والمنشآت العامة وباقي أطر وزارة.. هاذ الناس هوما اللي وفرو لكم الاعتمادات باش تدير الحوار الاجتماعي وتديرو الدعم المباشر وتشتغلو بشكل ميسر، على الأقل خصكم تقدموا لهم الشكر.

السيد رئيس الحكومة،

كإين الحصيلة، السيد رئيس الحكومة، معكم الحصيلة وجهنا لكم، السيد

-أولا، المؤسسة ديال الحوار الاجتماعي بشكل واضح ومنتظم؛

-ثانيا، الذهاب إلى أبعد مدى ممكن في تنفيذ مخرجات هذا الحوار.

الذاكرة الجماعية ديال المغاربة قوية، وغادي تذكر بأن هاذ الحكومة وقعت اتفاقا اجتماعيا تاريخيا في 30 أبريل 2022، كتضمن مكاسب مهمة لفائدة الطبقة العاملة وعموم الموظفين، ومن بينها الزيادة في الأجور، الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي، 20% و25%، تخفيض العتبة المطلوبة للاستفادة من معاش التقاعد من 3240 يوم إلى 1320 يوم فقط، كنا كتقولو بأنه ما عملناشاي المعاش، كان واحد العدد كيخدم 3000 يوم في هذا.. والأخير كيخرج بلا (la retraite) ديالو بلا الوالو، وحتى (les cotisations) ديالو كيشيو، هاذ الشيء تعالج بصفة نهائية، ولم يتوقف هذا الأمر عند هذا الحد، رغم الظرفية الصعبة.

تمكنا أيضا من توقيع اتفاق اجتماعي تاريخي سنة 2024 مع مختلف الشركاء الاجتماعيين:

- زيادة عامة في الأجور بقيمة 1000 درهم لفائدة جميع الموظفين والأجراء؛

- الرفع مرة أخرى من الحد في الأجور ديال (SMIG) و(SMAG)

عرفو (deux augmentations) اللي متابعين وكل وحدة قسمناها

على عامين؛

- مراجعة الضريبة على الدخل بما يمكن عمليا من إعفاء عدد كبير من الأجراء من أداء هاذ الضريبة.

وفي إطار تفعيل المخرجات ديال الاتفاقيات الاجتماعية، كيندرج كذلك القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب، هاذ القانون ليس قانونا عاديا، بل هو نص تشريعي كيهدف إلى استكمال المسار الدستوري والحقوق في بلادنا وتزليل أحد المقتضيات الدستورية اللي ظلت معلقة لسنوات طويلة.

وللتاريخ، فإن الحكومة تحلت بالإرادة الصادقة والجرأة السياسية من أجل إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود بعد أكثر من 62 سنة من الانتظار، وهي الصيغة اللي جا بها هي صيغة كتنحى الحقوق ديال الجميع، حقوق الموظفين والأجراء في ممارسة حقهم الدستوري في الإضراب، وفي الوقت نفسه تحمي الاستثمار واستمرارية الخدمات المقدمة من عند المواطنين، كما يهدف هذا القانون إلى تأطير الممارسة ديال حق الإضراب.

كتتكلمو على (les retraités) واحد العدد ديال الأصوات اللي تتقول ليك ما درتوشاي (les retraités)، أنا غير بغيت تفكر بأن نهار اللي جات هاذ الحكومة وكان النقاش مع السادة المستشارين، ها هوما حاضرين معنا وكانو فالاجتماعات ديال النقابات، بأنه درنا واحد الارتفاع ديال قيمة المعاشات، نهار اللي جينا درنا 5% ديال (la valorisation des pensions de retraite)، 5% زدناها، هاذ 5% زدناها بأثر رجعي لأن كانت تعهدات ديال حكومات سابقة في 2020 وفي 2019 وما طبقاتش،

فلا بأس أن أكرر اليوم ما تعلمونه جميعا، أن الظروف والسياقات اللي تسلمنا فيها المسؤولية لم تكن سهلة، ففي سنة 2021 كان العالم يعيش مرحلة صعبة، قد توقفت المطارات وتعطلت الفنادق وفقدت العديد من فرص الشغل، جات هاذ الحكومة و(les Hôtels) والسياحة وذاك الشيء و(les aéroports) كانوا مسدودين ما تحلو حتى لـ (février) 2022، وكان الاقتصاد العالمي يعيش حالة من عدم اليقين الاقتصادي.

لكن، الحمد لله، بعد الأزمة جاء الانفراج وكانت لدى الحكومة الإرادة والطموح لكي تخرج بسرعة من تلك المراحل اللي هي صعبة، لأن الوقت لا ينتظر وتطلعات المغاربة لا يمكن تأجيلها، وكان لا بد أن يظهر التغيير وأن يتجسد نموذج المملكة التي يقودها صاحب الجلالة، مملكة الصمود، مملكة الإنجازات ومملكة الاستقرار المؤسساتي والسياسي.

فقد كانت الحكومة بدورها في الموعد، وتمكنا من توجيه اختيارنا نحو الأولويات الوطنية الحقيقية، أولويات دالأسرة المغربية، بناء الدولة الاجتماعية، ضمان الحق في التعليم والصحة والتشغيل وتحقيق العيش الكريم لجميع المغاربة.

ومن هاذ المنبر، سأحرص على التفاعل مع عدد القضايا اللي تفضلتم بطرحها والتي أعتبرها قضايا مهمة بالنسبة لمكونات هاذ المجلس، لكن خصنا نظرحو، واخا احنا معكم في مجلس المستشارين، واحد السؤال، واش قدرنا احنا كحكومة وكأغلبية أننا نخلق الفرق؟ واش فعلا كايين منجز حكومي وإنجازات في أرض الواقع؟

مع الأسف الشديد عدد من الفرقاء كيشوفو غير النصف الفارغ من الكأس، وأنا اليوم نأكد لكم أننا تجاوزنا 50 إنجاز حكومي في ظرف 5 سنوات، إنجازات لصالح المواطن المغربي، إنجازات لصالح الأسرة المغربية، وفائدة جميع الفئات ديال المجتمع، إنجازات ديال التحكم في المالية العمومية والتوازنات الماكرو اقتصادية، إنجازات في تطوير البنية التحتية الوطنية التي رصدنا لها إمكانات مالية مهمة، إصلاحات حكومية، إنجازات كبيرة وتاريخية في تكريس الدولة الاجتماعية كما بغاها سيدنا الله ينصرو.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى، وأنا معكم اليوم أسمع إلى عدد من المداخلات اللي تطرقت للمقاربة الاجتماعية للحكومة. هناك اللي يمكن ما يعجبوش ما تحقق، وهذا حقه الطبيعي، لكن في المقابل فإن الغالبية من المواطنين كتنشعر فعلا بالفارق وتقدر الأدوار التي قامت بها الحكومة في هذا المجال.

وأود أن أوضح لكم، على سبيل المثال، الفلسفة اللي اعتمدها في الحوار الاجتماعي، فمنذ البداية كنا مقتنعين بأن نجاح أي برنامج حكومي مهما توفرت له الشروط كيظل رهين بانخراط الموارد البشرية والطبقة العاملة، ولهذا من الضروري أن تقطع مع بعض الممارسات السابقة في تدبير الحوار الاجتماعي، وذلك خلال مسارين أساسيين:

(moyenne entreprise) وهذا الشيء غادي يخلي فهاد ميثاق دالاستثمار لأنه هو البوابة الحقيقية باش كنعنم بلادنا مكانة متميزة كقطب اقتصادي قاري ودولي.

وأنا كنت حريص شخصيا أنه نعقد اجتماعات دورية ومنظمة باش نتبع تنزيل هاذ القانون على أرض الواقع، ومنظومة 2009، 9 اجتماعات اللي عملنا ديال اللجنة الوطنية ديال الاستثمارات، يعني من 2023 لدا، المهم وصادقنا على 250 مشروع استثماري بتكلفة إجمالية ديال 414 مليار ديال الدرهم، وتم اختيار أكثر 34 قطاع اقتصادي، 179 ألف منصب، حرصنا على تكريس العدالة الاجتماعية، لأنه كايين (territoire)، 49 إقليم، في مختلف جهات المملكة.

وكذلك بالموازاة مع هاذ الدينامية، عملنا كذلك على إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وكنا واعيين بأن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية من أكبر العراقيل أمام المستثمرين، حاولنا باش نوحده، وباش نسهلو، واصبحت اللجان الموحدة ديال الجهوية الموحدة (CRUI⁶) ديال الاستثمار هي الجهاز الوحيد المخول له المصادقة على الاتفاقات الاستثمارية اللي تحت 250 مليون درهم، كانت كولشي كيطلع لـ (la commission nationale)، دابا 250 مليون درهم للتحت، كنععمل في إطار الجهة وفالمنطقة وف (CRI⁷) وتقريبا فهاد 250 مليون ديال الدرهم، عاجنا 166 مشروعا استثماريا، بلغ 11 مليار ديال الدرهم، وغادي تخلق حوالي 26 ألف منصب ديال الشغل.

وكذلك درنا (la charte) ديال المقاتلة الصغرى والصغرى جدا، وحيث كنعهم هاذ النسيج كيم تقريبا 90% من النسيج الاقتصادي، وكيمكن أنه الدعم يوصل حتى لـ 30% من القيمة ديال الاستثمار والنظام كيشجع ويدعم الرؤية ديالنا في تطوير هاذ القطاع، وباش نوفرو الأرضية السليمة للاستثمار، راهنت الحكومة على خلق مناخ أعمال صحي، يوفر بيئة مناسبة للعمل والاستثمار. وهنا أفتح واحد القوس، بأنه كيروجو بعض الإخوان بأنه باقي الناس ما دبلوكيتيوش (les fonds) للناس وهاذ الناس اللي استثمرو.. دابا عندنا تقريبا 20 (dossiers)، لأن كنعرفو الاستثمارات، (bon) هوما ما كيغرفوش الاستثمار، الاستثمار عندو أولا، الوقت ديالو اللي كيجي (CRI) خصوصي كيجي (l'autorisation) كيمشي يسي مع (l'architecte) ديالو، كيمشي يدير (les bureaux d'études) كيدا ييني، واللي كيدا ييني على حسب هاذك التوجه ديالو، خصوصي لأن هاذو الأموال ديال الدولة، خصوصي واحد (modèle) باش يتجاوب عليه مع الناس ديال الاستثمارات في (CRI) باش تقدر تعطيه التموليات على حسب (l'avancement) ديال (projet) ديالو، وملي كيكمل (projet) ديالو خصوصي يكون واحد العدد ذوك (les conditions notamment) ديال الشغل وذاك الشيء يكونو واجدين، وتخرج (la commission) وكيخرجو (les commissions).

تعطو تعهدات وجينا وقلنا ليم غنتفقو معكم غنديرو (la revalorisation des retraites) 5% ولكن غادي نرجعو في 2020.

ثانيا، حيدنا الضريبة على الدخل على هاذ الشيء ديال المعاشات وعلى (les retraités) ما بقاتش الضريبة على الدخل. فلهدنا أنا كنعقول ليكم بأن الحكومة عملت ذاك الشيء اللي ما تعملش فالسنوات الماضية، 10 سنوات اللي فاتت ما تعمل والو، ولكن جينا ببرنامج فعلا أنه 10 سنوات باقي الخير خصوصي يتدار مازال فالمستقبل إن شاء، وتمناو على الله أنه الأغلبية المقبلة غادي تقوم بهاذ العمل هاذ ديالها، لأنه احنا حاولنا نصحو الوعود السابقة ديال ناس آخرين صححناها، وعاد درنا الوعود ديالنا اللي هي طبقتها.

وسمعت واحد العدد ديال التدخلات ديال الإخوان ديال النقابات كايين واحد.. ولكن هاذ زعما شيء طبيعي من النقابات أنه ملي كيسالي معك (discussion)، المناقشة ويتفق ويسني واخذا كولشي وفي الأخر ما درنا والو ما اعطيتونا والو وما تكلمنا والو، هاذ حقا.

دابا احنا عندنا واحد العبارة كنعقول "قطعنا الواد ونشغو رجلينا"، إذن صافي نعاودو من جديد من حقا، ولكن لا بد من شوية ديال (la reconnaissance) بأن (quand même) عملنا مجهود، الحكومة عملت مجهود اللي ما تعملش في 10 سنين هاذي، ما سمعتش اليوم. ويمكن ما نتبشش.. (الفالطة ديال السي بايتاس هو اللي كان كيهضر فوذنيا).

المهم أنه هاذ الشيء كلو احنا ما عندنا ما نرجو فيه غير شوية ديال الاعتراف، لأنه ملي كنعقد شي خدمة زعما وسميتو.. ودرنا هاذ الشيء كلو، ما فيها شوية ديال الاعتراف، مع النقابات فالحقيقة زعما احنا كنعضرو مع المستشارين ماشي مع النقابات، النقابات ملي كنا فالاجتماع كان اجتماع صحي وواقعي وتكلمنا مع كذلك (patronat) وقالو لينا مزيان هاذ الخدمة اللي درتو مزيانة، ولكن هاذ الشيء راه مازال خصوصي.. هاش خصنا نديرو فالمستقبل إن شاء الله.

هاذ الولاية كذلك الحكومة كانت عندها جراءة كبيرة في إصلاح واحد العدد ديال المجالات، اعطينا أهمية قصوى للموضوع ديال الاستثمار، وجينا الميثاق الجديد ديال الاستثمار وقدرنا نخرجوه ذاك النهار فالبرلمان واحد كيقول ليك، واحد السيد نائب محترم كيقول ليك إيو دابا هاذي عامين باش عطلتو هاذيك (la charte d'investissement) وديال (TPME⁵) وهاذ (la charte d'investissement)، 25 عام وهو ما كيجاولو يصايوها، 25 عام تا جات هاذ الحكومة ووجداتها وخرجاتها، ما تحاسبش معايا على عامين ديال (la charte d'investissement) اللي كان خصني ندير لو (modèle) كبير عاد ندير لو (modèle de la toute petite et

⁷ Centre Régional d'Investissement.

⁵ Très Petites et Moyennes Entreprises.

⁶ Commission Régionale Unifiée d'Investissement.

واحد الحيوية.

Donc، هادي تجربة ديال الحكومة اللي هي معقولة واللي فاهمة واللي ماشي غير نزلت واحد (le texte parce que) سمعت واحد الفكرة، ولكن كيفاش؟ لأنه الأفكار كابينين كثار وعند كولشي، ولكن راه المهم هو الكيفية ديال التنزيل، يعني هو أهم حاجة.

وكذلك في هاذ القضية سجلنا تراجع الديون ديال الشركات إلى حوالي 315 مليار ديال درهم، كانت بـ 373 مليار ديال درهم سابقا.

وكذلك، السيدات والسادة، اليوم احنا بلادنا نتجني الثمار لهاذ المجهود الحكومي، حيث أصبح هناك اعتراف دولي، كانت أول نتيجة إيجابية لصالح بلادنا هو نخرجو من المنطقة الرمادية ديال (GAFI⁸) اللي تتعطينا (la possibilité) أنه الناس يقدرو يستثمرو عندنا بكل ثقة، وبأنه ملي تناخدو (le crédit) ديالنا ما كايبنش فيهم واحد (le risque)، وهذا شيء جد إيجابي.

وكذلك التقرير الأخير للبنك الدولي حول جاهزية الأعمال (Business Ready)، أكد أن المغرب حقق 63% من جودة مناخ الأعمال بفضل النتائج الإيجابية اللي في مجالات إحداث المقاولات، جودة الخدمات العمومية المالية، سوق المنافسة والتجارة الدولية.

كما احتل المغرب المرتبة 70 من أصل 170 دولة سنة 2025 في مؤشر (FM GLOBAL)، هادي الوكالة، وذلك بفضل تطور البنية التحتية والاستثمارات في الطاقات المتجددة.

ومن جهة أخرى، الوكالة ديال (Standard & Poor's) تصنيف السياحة ضمن فئة الدرجة الاستثمارية (Investissement Great)، وهو تصنيف مهم سيمكن البلاد مستقبلا من اللوح إلى التحويلات الدولية بشروط تفضيلية، ويعزز ثقة المستثمرين الدوليين.

جا التصنيف كذلك ديال الوكالة ديال (Moody's) بدوره إيجابيا بشكل غير مسبوق منذ عقود، وهو ما يؤكد صلاحية الاختيارات الاقتصادية.

وهاذ المؤشرات كلها كنجعلنا مطمئنين ومتفائلين على بلادنا، هي ما جاتش من فراغ، هي نتيجة ديال إصرار يومي للحكومة على توفير جميع الضمانات الحقيقية للرأس المال الوطني والأجنبي، من الاستقرار السياسي والمؤسسي إلى الأمن القانوني والقضائي اللي كلهم يعني تحت (Leadership) ديال صاحب الجلالة، الله ينصرو.

حضرات السيدات والسادة،

منين كنتكلمو على الاستثمار العمومي، كنتكلمو على دينامية جديدة، احنا واعيين بالدور الكبير ديال الاستثمار العمومي وفي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وإلى جانب الاستثمار العمومي ما يمكش حتى واحد ينكر كذلك أن الحكومة كانت في الموعد، لأن أول مرة في تاريخ

فالناس اللي طلبو (jusqu' à maintenant) هو ما يعني فهاذ (CRI) هو ما واحد 20، و20 راه فيهم واحد العدد اللي هو ما اخذوا الطريق ديالهم وبدا كايخدو وعدد آخر غادي بيدوا الآن، (et d'autres) باقيين يعني فالدراسة، فهادي الفلوس ديال الدولة، احنا ما زربينش، احنا عاطيين الإطار وعاطيين هذا..

اللي مهم أن كل واحد ياخذ الحق ديالو، اللي استثمر ياخذ الحق ديالو، إيلا كان شي واحد ما ياخذ الحق ديالو، ها هو يجي عند السيد الوزير المكلف بالاستثمار أو السيد الوزير ديال (l'industrie) ويشوف معاه علاش هاذ الشيء تعطل؟ ولكن ما كايبنش التعطل، الأمور غادية فالطريق ديالها، واللي بغا يدير من هذا موضوع، كنتقول له فقط أنك ما كنتعرفش (les étapes) ديال الاستثمار كيفاش كيدوزو، وخصك تخرج شوية للميدان وتعلم بشوية عاد تقدر تخم نم باش ترجع للحكومة.

اعتمادا فهاذ التوجيهات الاستراتيجية الجديدة ومقاربة مختلفة قائمة على جيل جديد من الإصلاحات اللي كنتعزز التنافسية والشفافية يعني في المعاملات.

في هاذ السياق، ركزت الحكومة على 3 ديال الدعائم، على تنزيل 46 مبادرة ومشروع، ويفضل تعبئة جميع المتدخلين إنجاح هاذ المقاربة الجديدة قدرنا نطلقو 98% من المبادرات الواردة في الخارطة ديال الطريق، هاذ الشيء ديال (climat des affaires) بنسبة إنجاز وصلت لـ 63%.

وفي هاذ الدينامية، وبهدف تقليص التعقيدات الإدارية أمام المستثمرين، قمنا بتقليص عدد الوثائق المطلوبة لحاملي المشاريع، حوالي 45% باش هبطنا هاذوك (les demandes) ديال (les papiers) اللي خصهم يجيبو، إضافة إلى رقمنة وتسريع أكثر من 22 قرار إداري، وهاذ الإجراءات كلها عندها أثر إيجابي في خلق المقاولات، حيث تم إحداث أكثر من 92.000 مقاول سنة 2025، وهو رقم قياسي مقارنة مع السنوات السابقة، وتيعكس ثقة المستثمرين في الإجراءات الحكومية وفي الرؤية الاقتصادية المعتمدة من خلال هاذ الولاية. كما عملنا كذلك على معالجة الإشكالات المرتبطة بأجال الأداء بالمقاولات، بحيث التزمت حوالي 68% من المقاولات بالأجال القانونية.

هنا كان هاذ القانون ولكن ما كانش ناجح، لأن ما عرفوش كيفاش ينزلوه للميدان، نهار اللي جات هاذ الحكومة خمت أن هاذ القانون مزيان للمقاولات، بالخصوص الصغرى والمتوسطة، وقالت علاش ما خدامش؟

مشينا تنقلو على (les verrous qu'il faut faire sauter) ونجحنا أنه اليوم الناس بهاذ الأجل ديال أسميتو.. أنه الناس تتخلص في الوقت ديالها، وأنا قلت لكم 70% تقريبا ديال المقاولات ولاو تيبخلصو في الوقت ديالهم، واللي ما خلصش خصو يخلص الضريبة ديالو، والضريبة ديالو تتمشي إن شاء الله للاستثمار في المستقبل، وترجع في الاقتصاد وترجع في هذا.. وكاين

⁸ Groupe d'Action Financière.

عندما نتحدث عن البنية التحتية في المغرب، نتحدثو على مكانة متميزة لبلادنا على الصعيد القاري والإقليمي، المغرب يحتل الرتبة الأولى في القارة الإفريقية من حيث تطور البنيات التحتية، وخصنا نكونو (fiers) وفق عدد من المؤشرات الإفريقية للحكامة والتنمية.

كما نتحدث عن ميناء طنجة المتوسط اللي أصبح اليوم أول ميناء في البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، وهاذ البنية التحتية ما جاتش من فراغ، بل هي مسار تراكمي، تقوده الرؤية الملكية منذ سنوات طويلة في عدد من القطاعات.

وأتم، السيدات والسادة المستشارون، تتلمسو ذلك في التطور اللي تتشهدو العديد من المناطق خلال السنوات الماضية، فخلال 26 سنة تم بذل مجهود كبير لتطورات البنية التحتية والرفع من المستوى ديالها:

- انتقلنا في الطرق السيارة إلى أكثر من 1800 كيلومتر؛

- تطوير ما يزيد من 58.000 كيلومتر من الطرق بجودة عالية؛

- إنشاء 2300 كيلومتر من السكك الحديدية، منها 200 كيلومتر في القطار فائق السرعة (TGV⁹)، واللي بالمناسبة الحكومة عندها اليوم التصور متكامل للخط معلوم راه هو (en cours d'exécution) ديال مراكش وإن شاء الله من بعد مراكش لأكادير؛

- توفر المملكة على 25 مطار دولي، موزعة على مختلف الجهات، واحنا خدامين على توسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات، احنا اليوم وصلنا لـ 36 مليون اللي قلت البارح، وإن شاء الله 2030 خصنا نخدمو باش يكون تقدرو نستقبلو 80 مليون ديال المسافرين؛

- 43 ميناء حاليا بمعايير عالية وعالمية على وجه الخصوص، الناظور غرب المتوسط، اللي التكلفة ديالو 11 مليار ديال الدرهم، والميناء الأطلسي الداخلة بـ 13 مليار ديال الدرهم، اللي هما في طور الإنجاز وغادين بواحد السرعة اللي زدنا فيها إن شاء الله، باش يوجدو في أقرب وقت؛

- 154 سد كبير بسعة إجمالية تصل إلى حوالي 20 مليار متر مكعب، مع تطوير البنية التحتية المائية المرتبطة أساسا في الربط بين الأحواض المائية: حوض سبو وأي رقرق وكذلك دار خروفة بواد المخازن؛

- وتم كذلك الاتجاه إلى مجال تحلية ماء البحر من خلال إنجاز واحد العدد كبير ديال المحطات.

هذي إنجازات حقيقية ملموسة اللي جات في واحد النطاق اللي هو تراكمي، ساهمنا فيها احنا كحكومة جميعا في إطار بناء مغرب الاستراتيجيات الكبرى، مغرب التظاهرات العالمية والرهانات الدولية.

وفي هاذ السياق، جعلت الحكومة من البنية التحتية رافعة لتقليص الفوارق الاجتماعية والرفع من كل مظاهر الهشاشة والإقصاء في عدد من المناطق.

الحكومات المغربية وصلنا لأرقام استثنائية بين 2022 و2025، خصصنا ميزانية إجمالية تقارب 160 مليار ديال الدولار أي حوالي 1600 مليار ديال الدولار (المقصود: الدرهم) في هاذ (la période) اللي تكلمت عليها بين 2022 و2026، لفائدة 1600 مليار درهم لفائدة الاستثمار العمومي، وهاذ الارتفاع في الاستثمار العمومي هو وفاء بالالتزامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أنا اللي نبغي نأكد عليه أن هاذ المجموعات وهاذ الثقل لأن هذا ثقل اللي اعطيناه للاستثمار العمومي ما عندو علاقة بشي أمور ظرفية ولا تظاهرات رياضية، بالرغم من الأهمية ديالها، وهذا توجه وإرادة حكومية للارتقاء بالإنسان المغربي، بالمساهمة ديالنا كحكومة في مغرب صاعد كما بغاه سيدنا الله ينصرو.

وما ننساوش أن هاذ الحكومة عندها كامل الاعتزاز أنها ساهمت بشكل واضح، تحت التوجهات السامية لصاحب الجلالة، في تراجع مستويات الفقر المتعدد الأبعاد من 11.9% سنة 2014 إلى 6.8% سنة 2024.

وبالموازاة مع هذا المجهود، وأكبت الحكومة هاذ الدينامية بتحول عميق وتاريخي في حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية، جات الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي باش تحسن النجاعة في الأداء والتدبير السليم للمالية العمومية.

كما خلقت الحكومة دينامية جديدة لتعزيز الاستثمار العمومي، من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار، اللي كيشكل آلية مهمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وهاذ الصندوق كيشغل من خلال شركات مع القطاع الخاص لتمويل البرامج الاستراتيجية الكبرى.

هاذ الشركات ساهمت كذلك في عدد من المشاريع السيادية ديال بلادنا، من بينها مشاريع مرتبطة بتعزيز الأمن المائي، السيادة الطاقية، بشراكة مع عدد من المقاولات والمؤسسات العمومية، بكلفة كانت هي 130 مليار ديال الدرهم.

وفي نفس الوقت أطلقنا صناديق لدعم المقاولات الناشئة بمجويات فاقت 6 ديال المليار ديال الدرهم، إضافة إلى قروض لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بقيمة 368 مليون درهم اللي غادي تمكن من خلق حوالي 1900 منصب شغل لفائدة الشباب.

الحديث عن الاستثمار العمومي يقودنا مباشرة إلى الحديث عن البنيات التحتية لأن المسار التنموي اللي يقودو سيدنا، الله ينصرو، كيتطلب بنية تحتية متطورة كاستتجب لطموحات المغرب الصاعد.

ثانيا، أردنا أن تكون البنية التحتية رافعة استراتيجية لضمان العدالة المحلية بين مختلف جهات المملكة، واليوم نطرح سؤال مركزي: هل نجحت الحكومة في تنزيل هذه الرؤية؟

⁹ Train à Grande Vitesse.

الانخراط في هذا المشروع الملكي، ويلعبو الدور دياهم كامل في تدبير الوساطة المحلية وتقريب الخدمات من المواطنين داخل المجالات الترابية، باش جميع المواطنين يوصلهم عائد الجهود التنموية الكبيرة اللي كتنقوم بها الدولة. المنتخبيين من الضروري يكونو هوما النواة الحقيقية للتنمية الترابية ولسياسة القرب وإنتاج الحلول الممكنة في مجال الخدمات والتدبير المستدام للموارد المائية وخلق فرص جديدة للتشغيل الترابي لفائدة الشباب.

والي نبغي نأكد عليه هو أن هاذ المشروع الوطني الاستراتيجي هو مشروع ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، ما يمكنش لينا نغزله على الورش الملكي ديال الدولة الاجتماعية، لأن هاذ المشروع هو تعبير ملكي واضح على استمرار المغرب الصاعد، مغرب الكرامة والمساواة بين جميع المغاربة، واللي غادي تكون فيه الجهات هي الواجحة الحقيقية لمواجهة التحديات والتقليص من التفاوتات.

لذلك، خصنا نكونو فالموعد كفاعلين وطنيين وجمويين ومحليين، وما يكونش هاذ الموضوع ديال بعض المزايدات، هذا موضوع ديال الزمن الاستراتيجي اللي فيه امتداد ديال 8 سنين وآليات الحكامة ديالو واضحة كيف ما جات فالمجلس الوزاري الأخير اللي ترأسو سيدنا الله ينصرو، واللي اعطت بالفعل الحكمة المتبصرة دور مهم للمنتخبين أو الجهات في تدبير هذا الورش الوطني.

كذلك، نتكلمو في نفس السياق، على مسار الجهوية المتقدمة، الحكومة عندها نظرة جديدة للجهوية، كاي مشروع وطني كبير، رؤية ديال الحكومة الجهوية كتشوفو جزء لا يتجزأ من الرؤية الشاملة للدولة الاجتماعية.

وبالتالي يجعل من الجهوية مسار لتقليص الفوارق المجالية لخدمة الأسر المغربية، وكذلك لترسيخ المغرب الصاعد، ولهذا كان من الضروري توفير كل الشروط اللازمة لتنزيل هذا المشروع، استكمال الأرضية القانونية والتنظيمية والرفع من الإيرادات الضريبية والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للجهات بحوالي 12 مليار ديال درهم سنويا بفعل الجهود الملكية السامية والمكانة ديال المجالات الترابية عند صاحب الجلالة، الله ينصرو، والمشروع ديال القانون اللي داز في (Conseil des ministres) ها هو غيقرب يوصل عندكم إن شاء الله.

كما وأكبت الحكومة البرامج ديال التنمية الجهوية (PDR¹¹) على 10 ديال المخططات اللي تم التأشير عليها، وهي سائرة في العمل ديالها.

وفي المستقبل سنشكل هاذ (PDR) وهاذ (les engagements) وهاذ النظام الجديد اللي غادي يكون رهانات وطنية كبرى منها رهان ديال الإيجاد المائي، التنمية الفلاحية والقروية، رهان التنمية الحضرية والقروية، رهان تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، رهان تكوين الكفاءات والنخب الجهوية القادرة على رفع تحديات المستقبل.

فخلال هاذ الولاية ركزت الحكومة على تطوير البنية التحتية على المجالات المرتبطة مباشرة مع الحياة ديال المواطنين، مجال مثلا تطوير المنظومة الصحية عبر 177 مستشفى وأكثر من 3100 مؤسسة للرعاية الصحية، وكذلك ما يقارب 12.000 مؤسسة تعليمية، منها 758 مؤسسة أحدثت خلال هذه الولاية، فيها 474 مؤسسة في العالم القروي، وزيد افتتاح 9 ديال المدن ديال المهن والكفاءات و62 مؤسسة جماعية.

وكذلك أتممنا البرنامج بشكل جد إيجابي ديال تقليص الفوارق الاجتماعية، وكانت الحكومة في الموعد من أجل مواصلة هاذ الورش اللي كيحظى بمكانة خاصة عند صاحب الجلالة الله ينصرو، هو ورش لا يمكن التهاون فيه ولا القبول بأي تقصير.

بعض النتائج:

- أكثر من 20 ألف كيلومتر من الطرق القروية؛

- 222 منشأة فنية؛

- تنفيذ ما يزيد عن 4800 عملية ديال بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية؛

- 1700 تدخل يتعلق بالبناء والتوسعة والتأهيل؛

- مد أكثر من 1100 كيلومتر من الشبكة الكهربائية، و1000 كيلومتر

من الشبكة ديال الماء الصالح للشرب؛

- زيد عليه النقل المدرسي والإسعاف وملعب القرب.

هاذ الشيء كلو دخل في إطار المشاريع اللي جات ديال (PDTI¹⁰) (développement territorial) اللي اعطى.. ودور الطالبات كذلك اللي اعطى حقيقة واحد النفس اللي هو كان جد إيجابي، والإخوان اللي كايين ف (les communes) راه شافو بشيء إيجابي كيفاش تطورات الأمور.

واليوم احنا أمام مرحلة جديدة، مرحلة وضع أسسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

أكد جلالته الملك في خطاب العرش بكل وضوح وحزم "حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية".

هذا مشروع ملكي طموح ومستقبلي ومسؤولية ديالنا جميعا هو الإنجاح ديالو، فمشروع التنمية الترابية المندمجة لا يمكن تأجيل التنزيل ديالو، ولهذا شرعنا في الحكومة في إطار قانون المالية ديال 2026 باش درنا واحد 2.8 مليار ديال درهم لتسريع تنفيذ المخططات الترابية.

وكذلك كيواصلو السادة الولاة والعال النقاش والتشاور مع مختلف الفاعلين الترابيين من أجل بلورة أرضية حقيقية ورؤية واضحة كتحترم الخصوصيات والتحديات الترابية لكل جهة وكل إقليم.

ونحن نعول كثيرا كنعولوا بزاف على المنتخبين والفاعلين المحليين من أجل

¹¹ Programme de Développement Régional.

¹⁰ Plan de Développement Territorial Intégré.

بخصوص قطاع السياحة:**حضرات السيدات والسادة،**

مرة أخرى نؤكد أن الحكومة تعاملت مع هذا القطاع بمنطق استباقي واستراتيجي، لأن ملي جينا في بداية الولاية كان القطاع - كما قلت - كان مقفولا والرحلات الجوية متوقفة، كنا في (point zéro)، كان السؤال واش نقدر نغامرو بدعم القطاع حتى واحد ما عرف المستقبل ديالو كيفاش غادي يكون.

وهنا كانت الشجاعة، اشتغلنا بمنطق استباقي باش نضمنو صمود القطاع بعد استئناف النشاط، وسط المنافسة القوية في السوق السياحية الدولية، خصنا 2 مليار ديال الدرهم ك مساعدات (pour le redémarrage)، وتخصيص دعم مالي لفائدة المؤسسات السياحية، وكذلك درنا واحد الخارطة ديال الطريق برؤية استراتيجية طويلة المدى من 2023 إلى 2026، ووصلنا للنتائج اللي كان خصنا نوصولو لها في 2026 وصلناها واقيلة في 2025 ولا 2024، إذن عامين قبل من (les délais).

وكذلك من البرامج اللي اعطت نتاج (Go Siyaha) اللي الهدف ديالو تقديم 1700 منحة لفائدة المقاولات السياحية، (Cap Hospitality) هو تأهيل أكثر من 220 وحدة فندقية.

كما قمنا بدعم عدد من المؤسسات السياحية، في مناطق مختلفة، خصوصا ورزازات، زاكورة، بقيمة بلغت 28 مليون ديال الدرهم من أصل 76 مليون درهم مخصصة لهاذ البرنامج، وزدنا قويننا وعززنا النقل الجوي.

وقمنا عقد برنامج مع (la RAM¹²)، يعني الخطوط الملكية المغربية، واللي مكن من تطوير الأسطول الجوي ديالنا بـ 50 طائرة في 2023، من 50 طائرة إلى 63 طائرة حاليا، وتعرفو بأن النهار اللي دخلنا هاذ الحكومة، لقينا بأنه كانت شي أزمة، كانت الأزمة وهذا وتباعو واحد ما عقلتشي واش 10 ولا 6 ديال الطائرات، الآن احنا (on est dans la reconstruction de la flotte) وصلنا لـ 63 طائرة، الهدف هو في 2027 إن شاء الله نوصولو لـ 88 طائرة وكون شتو العدد ديال (les lignes) والمجهودات اللي نتقوم بها (Royal Air Maroc) باش تمشي مع الزبناء ديالها.

وكاين كذلك واحد العملية خلاتنا ففتحو أكثر من 20 خط جوي لعدد من الوجهات السياحية والعواصم العالمية الكبرى، وهذا راه ساهم بواحد الشيء كبير في هذاك العملية ديال 20 مليون ديال السائح اللي وصلنا لها.

تعاقدا مع 36 شركة طيران بميزانية تتقدر بـ 2 مليار ديال الدرهم، وفرو لنا 30 مليون مقعد جوي، واعطوانا (en plus) ديال هاذ الشيء اللي قلت لكم ديال 20 خط جوي دولي اعطوانا كذلك إطلاق 11 خط جوي داخلي بين المدن المغربية، وأكثر من 290 خط دولي اللي في المجموع.

في نفس الوقت، كان ضروري إعادة النظر في التكوين السياحي وتأهيل

وفي هاذ الإطار، احنا مطالبون بتقوية أدوار المنتخبين وهم الأقرب إلى قضايا التنمية الحقيقية والأقدر على فهم الإشكالات الترابية والتفاعل مع مختلف الفاعلين والسلطات الترابية، وفي هاذ الإطار، وباش نعطي صورة مثالية وإيجابية على بلادنا، الحكومة مواكبة لفعاليات احتضان المغرب، وأكبت المغرب ديال كأس إفريقيا، وقمنا بتأهيل جميع المدن المستضيفة لهاذ التظاهرة وخصصت من (le budget de l'Etat) اللي مشي لـ (les régions) اللي كان فيهم (la coupe du monde)، 6 دالمليار ديال الدرهم، فإن الديمقراطية المحلية لكي تكون فعالة وتحقق نتائج ملموس يجب أن توكبها إدارة قوية، تتوفر على هامش كافي لاتخاذ القرار الحق حتى تتمكن من تسريع وتيرة التنمية.

نجاح الأوراش الوطنية على المستوى الوطني والترابي يقتضي توفير كل مقومات الاستمرارية والمسؤولية وتعزيز الثقة، ومن أهم مفاتيح مواصلة تنزيل هاذ الأوراش الحرص على تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وفي هاذ المجال واجمنا داخل الحكومة تحديان أساسيان:

الأول، ضرورة استعادة الثقة في شفافية ونجاعة الإدارة المغربية؛

ثانيا، التقليل من البيروقراطية من خلال تبسيط المساطر الإدارية.

تم نشر أكثر من 2700 قرار إداري على البوابة الوطنية "idarati" كهم 120 إدارة عمومية وتحديد أجل معالجة ملفات الاستثمار في 30 يوما.

تحديد لائحة القرارات الإدارية اللي كتعتبر فيها السكوت بمثابة موافقة بعد انتهاء الآجال القانونية.

كما وضعت الحكومة بصمتها كذلك في مجال تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، قمنا بتبسيط حوالي 22 مسطرة مرتبطة بالاستثمار، إضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة عبر المنصة الرقمية (CRI Invest).

عممنا السنة الماضية المنصة الإلكترونية الخاصة بإحداث المقاولات على الصعيد الوطني وهي منصة سهلت عمليات إحداث المقاولات على صعيد جميع الإدارات والمؤسسات المعنية، واللي واكبناها بإصلاحات قانونية وتنظيمية مهمة حتى هاذي جينا فيها (un décret) في مجال الإحداث الإلكتروني للمقاولات.

والنتائج ديالها جد مشجعة، بحيث أنه من نهار بدات المنصة تم إحداث أكثر من 12.000 على الصعيد الوطني، وتسجيل أكثر من 2400 مهني اللي استفاد من الخدمات الإلكترونية ديال المنصة.

كما شملت إجراءات تبسيط عدد من الخدمات المرتبطة بقطاعات مختلفة بحال دابا اللي بغا يتسجل في التعليم الأولي، أصبح يتم بشكل إلكتروني لفائدة حوالي 600 ألف طفل في مدة ما تتجاوز ساعة واحدة، وكذلك الخدمات المرتبطة بالسجل العدلي الإلكتروني، اللي سهلت الحصول في هاذ الوثيقة وخفت الضغط على المحاكم.

¹² Royal Air Maroc.

ولهذا الشيء اخترنا نردو على بعض المغالطات ماشي بالجدل، بالمعقول، ونواجهو التشكيك ماشي بالكلام بالإنجازات، حيث كنا كنا آمنو بلي اللي كيهم المواطن هو المنجزات، ماشي الكلام، وإذا كانت هاذ التجربة علمتني شي حاجة، فإنها علمتنا خدمة الوطن، أن خدمة الوطن ما تكونش ديمًا سهلة، ولكن فخطابنا ديمًا واضحة.

كنا واعيين بأن خصنا نكونو فمستوى الثقة ونخدمو بصدق ونحافظو على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ونفتحو آفاق جديدة للمستقبل، لأن في النهاية، تاريخ الحكومات كيحكم عليه اللي كيقي ماشي اللي كيتقال، اللي كيقي هو أشنو تدار لهاذ الوطن، كيفاش تحسنت الحياة ديال الناس، كيفاش تعززت الثقة بين الدولة والمواطنين، واحنا ما عندنا حتى اختيار آخر إلا نكونو ديمًا فصف المصلحة العليا للوطن، ونخليو التنمية هي الطريق الوحيد اللي كمارسو به السياسة، حيث السياسة إلا ما خدمتس التنمية راه ما عندها حتى معنى.

حتى آخر يوم في هاذ الولاية، غنبقو متشبثين بالتوجيهات السامية ديال سيدنا الله ينصرو، اللي تتخلي مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، وتترسخ مغرب التنمية والعدالة وتكافؤ الفرص، واحنا متيقنين أن التاريخ ما تيتكتبش بالشعارات، لكن تيسجل القرارات الشجاعة وبالإصلاحات التي تبدل حياة الناس، والتاريخ هو اللي غادي ينصفنا، قلتيا السيد المستشار المحترم، التاريخ هو اللي غادي ينصفنا.

وبهاذ القناعة غنبقو مواصلين في هاذ الطريق والممارسة السياسية دائمًا ونحافظو عليها بالأخلاق وباحترام المؤسسات والشركاء، غادي نخدمو بصدق ونتحملو المسؤولية كما تتطلبها المرحلة، ونبقاو وفيين لثقة المغاربة وفيين لهاذ الوطن.

أشكر الحكومة على مساندتها في هاذ (les étapes) كولو اللي دوزنا ديال المرحلة ديال (Bilan)، وكذلك أشكرهم على العمل والتفاني والمعقول اللي قامو به هاذ 5 السنوات كلها، شكرًا لهم.

أشكر الأغلبية على احترام ميثاق الأغلبية وعلى الدعم ديالهم للحكومة والمواصلة ديال العمل.

أشكر السادة المستشارين، دائمًا كنت تنستافد من الجلسات اللي تنجي عندكم من المداخلات ديالكم، تشكركم واحد بواحد، معارضة وأغلبية، على كل ما قدمته.

وبغيت فقط نعاود ففكر بأنه (les retraités) راه درنا لهم (une revalorisation) ديال 5%، والحكومات الجاية ما زال تزيد تها فيهم إن شاء الله، وبأن حيدنا لهم الضريبة اللي كانت على الدخل، وبأنه البارح كنا نتكلمو على (l'inflation) هاذ الصباح هو خرج (le chiffre) ديال (l'HCPI¹³) يعني إلى آخر مارس التضخم هو 0.9% رغم كل

الموارد البشرية، أطلقنا برنامج "كفاءة" اللي استافد منو أكثر من 1100 شخص، و 5000 مستفيد إضافي في طور المصادقة، وكين التكوين المستمر ديال العاملين في الفنادق، وكما تم إطلاق شعب جديدة في التعليم العالي مرتبطة بالسياحة والفندقة لتعزيز الموارد البشرية المؤهلة بالقطاع.

كل هاذ الإجراءات، إضافة إلى التعبئة الحكومية والحضور القوي للمغرب فعدد من التظاهرات القارية والعالمية، خصوصًا كأس العالم في قطر، كأس إفريقيا، ساهمت في تعزيز جاذبية بلادنا كوجهة سياحية.

واليوم، ولأول مرة في التاريخ، قدر المغرب يوصل لحوالي 20 مليون سائح، مع عائدات سياحية مهمة تجاوزت 15 مليار ديال الدولار، أي ما يقارب تقريبا 124 مليار ديال الدرهم.

هذا إنجاز مهم، كياكد أن السياحة المغربية دخلت مرحلة جديدة من النمو أو التنافسية على المستوى القاري والدولي، وأنا متيقن بأنه النتائج اللي غادي نجي إلى آخر شهر أبريل غادي تكون حتى هي نتائج في مستوى اللي هو كبير.

نتكلمو شوية على الصناعة التقليدية والاقتصاد، أنا حاولت نجيب (les secteurs) اللي كيهمو بالخصوص (la deuxième chambre) ديالكم المحترمة، إذن كنهضو اليوم على حوالي 2.5 مليون حرفي وحرفية فبلادنا، اللي هوما عندهم وزن اقتصادي واجتماعي، وحققو خلال السنوات الأخيرة أرقامًا اللي هي جد مهمة.

اليوم الصادرات ديال الصناعة التقليدية وصلت إلى حوالي مليار ديال الدرهم، بمعدل نمو سنوي يقارب 7.4%، كما استفادت 660 ألف مهني من الحماية الاجتماعية، يعني تم تسجيل أكثر من 440 ألف حرفي وحرفية في السجل الوطني للصناعة التقليدية.

إذن السيد الوزير، راه قامو بواحد العدد ديال الأنشطة مثلا ف 2024 تم تنظيم أكثر من 70 معرض محلي ودولي، استقبل 2.5 مليون ديال الزائر وجاب واحد رقم معاملات اللي هم جد مهم.

واليوم، هاذ القطاع الواعد وصل إلى حوالي 1.2 مليار ديال الدرهم من الصادرات، ويوفر الشغل لما يقرب 20% من اليد العاملة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

الي بغيت نأكد عليه في ختام هاذ المناقشة، هو أن السياسة عمرها ما كانت عندنا مجرد خطاب ولا منافسة على الشعارات، ولكنها كانت دائمًا هي تحمل المسؤولية والصبر على صعوبة القرار والقدرة باش نبقاو واقفين مع المغاربة، خاصة فاللحظات الصعبة.

من نهار تحملنا هاذ الأمانة بتعيين من طرف سيدنا، الله ينصرو، كنا عارفين أن الطريق ما غاديش تكون سهلة، وبلي الإصلاح الحقيقي كيتطلب الجرأة فالقرار والصبر فالتنفيذ والوضوح مع المواطنين.

¹³ Haut-Commissariat au Plan.

شكرا لمساهمتم جميعا.

رفعت الجلسة.

التطورات، ولكن احنا راه ما ناعسينش، احنا تندفعو اليوم بالناس ديال (les éleveurs)، المربين، الكسابة باش ياخذو يعني الغني ديالهم وياخذو الأكباش ديالهم ويديهم للأسواق، راه ما عندهوم ما يتسناو، لأنه الناس اللي جاو عندهم (les commissions) اخناو، يعني أعطاهم بأنه صافي عندهم تحسبو، إذن ما غادي يرجع عندهم حتى واحد من بعد.

إذن غير يتجهو للأسواق، لأنه السادة الكسابة راه ما شي معقول أنه يكون اليوم إيلا جمعتي كولشي 30 أو لا واحد 40 مليون وياقين مخليين عندهم ذاك الشي وبأئمة فهاذ المستوى، راه المواطن بغا أئمة اللي هي معقولة، خصكم تقومو بواجبكم، لأنه هاذ 13 دالمليار ديال الدرهم اللي تعطات، وهاذ الإمكانيات اللي تعطات راه تعطات لكم انتوما الكسابة، وما تخليوش هاذ الشي في يد الشناقفة، عندهم مسؤولية أمام صاحب الجلالة، أمام الوطن، أمام الحكومة أنكم تلعبو الدور ديالكم باش اللحم يوصل للمواطن، وغادي يوصل عندهم أنتوما غادي تشوفو، لأنهم تيفهو دغيا، فهموها.

البارح راه شرحت لهم زعما اللي بغا يتعطل غير يتعطل الثمن غادي يطيح، غادي يطيح، لأنه كاين (l'offre) أنا عارف، أنا راه كنت وزير الفلاحة 15 عام وعارف بأنه هاذ الشي غادي يوقع، إذن اللهم ينوضو يديرو العمل ديالهم. وبعض المنتوجات الفلاحية ما بغيتش أنا ندخل في.. راه كاين واحد العدد اللي (fin de cycle) ديالها، آخر المطاف ديال المسار ديال (la production) ديال الإنتاج، ديال سوس مثلا، اللي تيسالي سوس تنبقي واحد الوقت قبل ما تبدا دكالة وتبدا الغرب وتبدا..

إذن احنا في هاذ الحالة أنه إن شاء الله من هنا واحد 10 أيام ولا 15 يوم غادي تشوفو بأنه يطلع الإنتاج في جهة أخرى، وبعض المنتوجات راه سالات (la saison) ديالها ما تبقاوش تصقسيو عليها، كاين أنواع أخرى بحالها، أنا نقول ليكم، هضرتو على البصلة، البصلة الخضارية ماشي بهذاك الثمن دابا اليوم لأن طلعات، وزعما راه وجدات فالسوق ما تمشيوش لشي وحدة اللي سالات وتبقاو وتتكلمو على الثمن ديالها، والسياسيين كيديرو لينا بها السياسة، باش نكونو واضحين.

فلهدنا نحن مع المواطن، الحكومة غادي تحارب (l'inflation) وغبتي متبعاها إن شاء الله، لأن عندنا سنة طيبة، سنة مزيانة ديال الأمطار واللي غدي تعطيتنا سنة فلاحية.. 90 مليون ديال القنطار هذا شيء جد إيجابي، بالنسبة لـ (le moral) ديال الناس فالبادية، واحنا غادي نتابعو، لأن الآن الدور هو الدور ديال الفلاحة والدور ديال الكسابة أنهم يقومو بالواجب ديالهم ويوصلو المنتج للثمن اللي يصلح للمغاربة واللي بغاوه المغاربة. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.